الاقتصاد الإسلامي بين العلم والمذهب: جدل مستمر وإشكاليات قائمة

أ. د. نوري عبد الرسول الخاقاني
أ.م. د. حسن لطيف الزبيدي

Abstract

In the last decade bold views appear, confirm that is many requirements are availability of Islamic economic research give it the Character science, or are at least suggests that the Islamic economic contain the elements that configuration to be independent of the known economics.

This research attempts to focus on those opinions reviewing the arguments and supports theory, pointing to the face of the sockets and the arguments of an interview, as part of the discussion methodology and scientific analysis, based on the main hypothesis tend to consider the Islamic Economic Research fall under the concept of doctrine, as long as this economy, an economy guided by the normative value judgments prior guidance and targeting the individual and society and a specific destination in line with the general trends of Islamic law, though the escalating controversy in this regard is merely a controversy due termed the difference in the definition of science, between Western thought and Islamic thought.

أولا: المقدمة

ظهرت في العقد الاخير آراء جريئة تذهب الى توافر البحث الاقتصادي الاسلامي على العناصر المطلوبة التي تضفي على هذا الاقتصاد صفة العلم، أو هي على الاقل تقترح أن الاقتصاد الاسلامي يشتمل على العناصر التي تهيئه ليكون علماً مستقلا عن علم الاقتصاد المعروف. وأخذ يشيع في الادبيّات الاقتصادية الاسلاّمية اصطلاح «علم الاقتصاد الاسلامي» ليحل محل الاصطلاح الشائع «المذهب الاقتصادي الاسلامي».

وبالعودة إلى تاريخ الظهور الاول لاصطلاح «الاقتصاد الاسلامي»، وإلى كتابات المفكرين الاسلاميين الاوائل الذين كتبوا في هذا الميدان، يظهر أن أيّاً منهم لم يدع أنه يؤسس لعلم اقتصاد جديد، ولم يدعِ المسلمين الى تأسيس مثّل هذا الحقل للدراسة. وإنّما كان هدفهم – عموماً- السعي الى تحصين المسلمين ضد الافكار والنظريات الغربية (الرأسمالية والشيوعية) والتمسك بالقيم الاسلامية، وتنقية سعيهم في

كسب الرزق- والنشاط الاقتصادي عموماً- مما يشوبه من شبهات وممارسات تتعارض مع أحكام الاسلام وتعاليمه.

بيد أن انبعاث الصحوة الاسلامية، بما حملته من مشاعر عميقة وآمال عريضة بأن الاسلام هو الحل، وبما نجم عنه من سعي لـ «أسلمة المعارف»، وبما تضمنته من تأكيدات بأن مشاكل المجتمعات الاسلامية- بل مشاكل العالم كله- إنما تنبع من إهمال المفكرين، الاسلاميين خاصة، أو عجزهم عن التفحص العّميق لأحكام الدين الاسلامي وتعاليمه، من جهة، إضافة إلى نشوء الجامعات والكليات الاسلامية، واتساع مراكز البحوث الاسلامية وانتشارها، وازدياد أعداد المتخصصين بالاقتصاد الاسلامي، وما تحتاجه تلك الجامعات والمراكز، وما يحتاجه أولئك المختصون من تميز وانجاز، قد أسهم على نحو حاسم في تصاعد الاراء المنادية بعلمية الاقتصاد الاسلامي، وعزز الجهود البحثية والإعلامية الساعية الى اثبات وإشاعة هذه الرؤية.

هذا البحث يحاول أن يسلط الضوء على تلك الاراء مستعرضاً حججها وأسانيدها النظرية، ومشيراً إلى ما تواجهه من مآخذ وحجج مقابلة، في اطار من المناقشة المنهجية والتحليل العلمي، انطلاقاً من فرضية رئيسة تميل إلى عد البحث الاقتصادي الاسلامي إنما ينضوي تحت مفهوم المذهب، ما دام هذا الاقتصاد اقتصاداً معيارياً يسترشد بالأحكام القيمية المسبقة ويستهدف توجيه الفرد والمجتمع وجهة معينة تتفق مع التوجهات العامة للشريعة الاسلامية، وإن الجدل المتصاعد بهذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلا اصطلاحياً مردّه الاختلاف في تعريف العلم، بين الفكر الغربي والفكر الاسلامي.

ثانيا: بين العلم والمذهب

اشتق لفظ Science من الكلمة اليونانية Scine التي تعني «يعرف Know». ولكن هذه اللفظة لم تكن لتشير الى المدلول نفسه عبر مراحل التاريخ المختلفة. فمنذ الإغريق وحتى نهاية عصر النهضة لم يخرج العلم عن إطار الفلسفة، فقد عني بمفهوم Science تحديداً Scientia التي تتضمن معاني المعرفة وحب الحكمة والبحث عن اليقين، ثم أضيفت إليه مفاهيم المعرفة المقدسة الإلهية حتى نهاية القرن السادس عشر. وما بين 1620- 1830 طرأ تغير جوهري في مفهوم العلم، فأصبح مفهوم Science يتداول لغة بمعنى العلم الطبيعي (الفيزيائي)، وكمرادف لمفهوم المعرفة Knowledge ، وبذا صار مستقلا عن الفلسفة. وفي ظل الثورة العلمية في القرنين السادس عشر والسابع عشر أخذ مفهوم العلم يتصف بالمادية الميكانيكية التي تعود إلى مفاهيم التحويل الكمي الميكانيكي للظواهر التي جاء بها أرخميدس، والتي ارتبطت بأفكار فرانسيس بيكون وديكارت وجاليلو وإسحاق نيوتن وتوماس هوبز وجون

لوك ودايفيد هيوم. الذين أسسوا لفصل العلم عن الدين، وجعله قاصراً على التجربة فيما عرف بالنزعة الامبريقية. تلك النزعة التي تحركت من الفصل بين القيم والحقائق إلى معرفة الظاهرة الطبيعية وقلب سلم المراتب فجعلت القيم في مرتبة أدنى من الحقائق. وفي القرن الثامن عشر آمن مؤسسو فكر التنوير بالمنهج العلمي لنيوتن على أساس أنه هو الذي يمكن من تحقيق العلمنة والعقلانية والعدالة.

ومهما يكن من أمر فإن هناك تعريفات متعددة للعلم، إذ يرى البعض أنه مجموعة المعارف التي تتضمن القوانين والحقائق الخاصة بحقل معرّفي معين كالفيزياء أو الكيمياء أو الاقتصاد.. الخ. في حين يعرف آخرون العلم على أساس أنه المنهج المستخدم للوصول إلى المعرفة، وبهذا المعنى فما هو إلا مجموعة القواعد والإجراءات التي تحدد لنا طريق الوصول إلى الحقائق وكيفية اختبارها. فهو معني بالفهم المنتظم والمنهجي الذي يحققه الإنسان لبيئته التي يعيش فيها.

ويعرف براتراند راسل العلم بأنه: «محاولة – عن طريق إعمال العقل القائم على الملاحظة- لاكتشاف حقائق العالم، ثم اكتشاف القوانين التي تربط تلك الحقائق بعضها بالبعض الاخر»[1].

(1). براتراند راسل، الدين والعلم، ترجمة، رمسيس عوض، دار الهلال ص 3.

وبهذا المعنى، فالعلم مجموعة المعارف المتكاملة والمبادئ والكليات العامة المتعلقة بحقيقة ظاهرة معينة، فهو النشاط الذي يتيح لنا فرصة الحصول على أكبر قدر من المعرفة بحقائق الطبيعة والسيطرة عليها، ومن ثم التنبؤ باتجاهات حركة الظواهر.

وللعلم أربعة عناصر أساسية هي: الحقائق (التي يفترض العلم وجودها)؛ والقوانين؛ والافتراضات (وهي تخمينات أولية تمثل فهما أولياً لموضوعة البحث)؛ والنظرية (وهي نوع من المعرفة العقلية الخالصة التي تعرف الأشياء والظواهر تعريفاً لا يعول على الواقع. وهي مجموعة من الاصطلاحات والمفاهيم التي تبحث في العلاقات الافتراضية بين متغيرات عدة بقصد فهم الظواهر والتنبؤ بحدوثها).

أما المذهب فهو مجموعة التقديرات الحكمية التي تهدف الى توجيه الحياة الوجهة المرغوبة بحسب ترجيحات معينة تستند إلى اعتبارات دينية أو فلسفية أو أخلاقية، ووظيفة المذهب وظيفة توجيهية من خلال منظومة القيم والتقديرات والمثل التي يحتكم اليها الناس، وهو يعنى بما ينبغي أن يكون، ولذلك يوصف بالمعيارية Normative.

وبهذا المعنى، فإن المذهب هو الوجه الاخر للايديولوجيا، والأخيرة هي مزيج من القيم والمثل والمعتقدات التي يحملها فرد أو فريق من المجتمع، تؤثر في نظرته الى العالم وتوجه سلوكه وتحدد المعيار أو الميزان الذي يسترشد به للتمييز بين الصواب والخطأ، والمقبول وغير المقبول، والحسن والسيئ.

وبتطبيق ذلك على علم الاقتصاد والمذهب الاقتصادي نلاحظ أن علم الاقتصاد (أو النظرية الاقتصادية أو التحليل الاقتصادي) يسعى إلى اكتشاف الحقائق الاقتصادية وتفسير العلاقات بين تلك الحقائق، فيما المذهب الاقتصادي يتجاوز التفسير الى التقدير والتقويم، أي إصدار أحكام قيمية على الظاهرة الاقتصادية. أن عملية التقويم والتقدير لا تنبني بالضرورة على الاعتبارات الاقتصادية فقط، وإنما تؤثر فيها اعتبارات أخرى كالاعتبارات الاخلاقية والدينية والسياسية والاجتماعية والثقافية.

ذلك أن التقويم والتقدير ومن ثم تفضيل رأي أو نظرية على أخرى يتأثر والى حد كبير بالظروف الخاصة المحيطة بالفرد أو الجماعة. فالذي يعد الحرية أو الملكية الخاصة، والفردانية، هي القيم والمؤسسات الاصلح والأجدر، قد يتبنى المذهب الرأسمالي. والذي يرى الملكية الخاصة مؤسسة سيئة وضارة، ويعد العدالة الاجتماعية وتقليص الفوارق بين طبقات المجتمع أهم من الحرية الفردية، قد يتبنى المذهب الاشتراكي. أما الذي يؤمن بأن أحكام الدين وتعاليمه هي التي تحدد ما هو صالح وما هو طالح من تلك القيم والمؤسسات فسيتبنى المذهب الاقتصادي الديني، وكل ذلك بصرف النظر عما يصل إليه التحليل العلمي من نتائج بصدد تلك المؤسسات.

المذهب إذن، مفهوم معقد ينشأ من مصادر عديدة ويتخذ أشكالاً عديدة. وإن صعوبة تحديد طبيعة المذهب الاقتصادي هي التي دفعت الاقتصادية جوان روبنسون الى وصفه بأنه يشبه الفيل، فهو من الصعب وصفه، ولكننا نعرفه حين نراه. وعند مقارنتها بين الموقف المذهبي (الايديولوجي) والموقف العلمي، تقول روبنسون: ما هو المعيار الذي يميز الموقف الايديولوجي عن الموقف العلمي؟ أولا، إذا ما أخضع الموقف الايديولوجي الى حكم المنطق، فإنه إما ينتهي الى لغو خال من المعنى، أو ينتهي بالدوران في حلقة مفرغة من الدور والتسلسل. وإن المسألة الاساسية في الموقف المتيافيزقي هي أنه غير قابل للاختبار والبرهان. إلا أن المواقف المتافيزيقية ليست من دون فائدة، فإنها تعبر عن وجهة نظر، وتكشف المشاعر الرئيسة التي توجه الناس[1].

(1). Joan Robinson, Economic Philosophy: An Essay on the Progress of Economic Theory, Anchor Books, New York, 1962, p. 2-3

وإذا كان العلم والمذهب يشتركان في أن كلا منهما ينطلق من مبادئ وأفكار تأسيسية (مقدمات) فإنهما يختلفان في أن المقدمات التي يقوم عليها العلم إنما هي حقائق بديهية، وهي موضوع تجاربنا اليومية، لذا فهي في غنى عن البرهان، بينما مقدمات المذهب هي مبادئ وتقديرات حكمية يصعب- عادة- إخضاعها للاختبار والبرهان. كما أن العلم يعنى بالحقائق التجريبية، بينما المذهب نوع من أنواع الاعتقاد والايديولوجيا. فالتحليل العلمي يفسر، ووظيفته اكتشاف الحقائق وتحديد العلاقات (أي القوانين) بين تلك الحقائق، لذلك فهو حيادي، بينما وظيفة المذهب

توجيهية، تقوم على مثل وقيم هي بمثابة أحكام مسبقة، لذلك فالتحليل المذهبي يبرر.

بيد أن الفوارق التمييزية بين العلم والمذهب، المذكورة آنفاً، تصدق بشكل كبير في حالة المقارنة بين المذهب والعلوم الطبيعية تحديداً، ولعل تلك الحدود الفاصلة لا تكون بالقطعية نفسها لو قورن المذهب بالعلوم الاجتماعية، لأسباب تتصل بالتمايز بين النوعين من العلوم. فهل الاقتصاد علم طبيعي أم اجتماعي؟

ان التمييز بين جانبي العلم في الاسلام يتضح من خلال الرجوع إلى التصور الاسلامي الذي يصنف العلم على نوعين هما: العلم التكويني والعلم التكليفي. الاول يبحث في القوانين الموضوعية (السنن الالهية بالتعبير القرآني) التي تضبط حركة الظواهر الجزئية والعينية ومجال بحثه هو الوجود الانساني والطبيعي. أما العلم التكليفي فيتعلق بالقواعد المطلقة التي جاء بها الوحي والتي ينبغي أن تضبط النشاط المعرفي العقلي الهادف إلى الكشف عن الافتراضات الكلية التجريدية التي تسبق البحث العلمي. والعلاقة بين الاثنين علاقة الجزء (العلم التكليفي) بالكل (العلم التكويني)، فالثاني يحد الاول ويكمله ويغنيه ولا يلغيه[1].

وبذلك فان مصطلح العلم التكويني يقابل مصطلح (العلم التجريبي) في الفكر الغربي، والذي تعد التجربة والاختبار معيار التحقق منه مثل علم الاجتماع والاقتصاد، ويقابل مصطلح العلم التكليفي، مصطلح فلسفة العلم أو المذهب في الفكر الغربي مثل المذهب الاقتصادي أو المدرسة الاقتصادية، وهو ما يتعلق بالافتراضات الكلية المجردة التي تسبق البحث العلمي والمنضبطة بقواعد الوحي.

ثالثا: الاقتصاد : هل هو علم اجتماعي أم طبيعي؟

يميل الاقتصاديون الى تتبع جذور معرفتهم في الماضي البعيد، غير أنهم يعدون تلك الافكار الماضية مجرد تلميحات لما سيبشر به الاباء المؤسسون لعلم الاقتصاد في القرن الثامن عشر الذين قدموا أسسا علمية للمعرفة الاقتصادية. ولا خلاف على أن الاقتصاد علم مستقل له نظرياته وقوانينه الخاصة، وقد اكتسب هذه الصفة منذ أن نشر آدم سمث كتابه التأسيسي «بحث في طبيعة وأسباب ثروة الامم» عام 1776، والذي اتضح فيه تميز الاقتصاد عن صنوف المعرفة الاخرى التي كان تابعا لها، أو ناتجاً عرضياً من نواتجها مثل الفلسفة والسياسة والأخلاق وعلوم الدين. ولكن ما يختلف عليه المختصون هو هل يصنف علم الاقتصاد ضمن العلوم الطبيعية أم ضمن العلوم الاجتماعية؟

يرى عدد من الاقتصاديين (لعل أشهرهم ليونيل روبنز وبول ساموبلسون وميلتون فريدمان) أن المنهج العلمي في الاقتصاد يقترب كثيراً من مثيله الموجود في العلوم الطبيعية، بل إن هناك وحدة في

(1). صبري محمد خليل، مفهوم العلم بين الفلسفة الغربية والعلم الاسلامي: دراسة نقدية لفلسفة العلم http://www.sudaneseonline.com/cgi-bin/sdb/2bb.cgi?seq=msg&board=7&msg=1304915655

المنهج، تربط بين العلوم الانسانية، بصورة عامة، وعلم الاقتصاد بصورة خاصة وبين العلوم الطبيعية. وما يفرق بينهما هو التقنيات المستخدمة في الدراسة والتحليل والبحوث، اذ يستخدم الاقتصاد التحليل والإحصاء، بينما تستخدم العلوم الطبيعية الاختبارات والتجارب المختبرية. غير أنّ وحدة المنهج أو المنهجية العلمية لا علاقة لها بتقنية البحوث، لذا فإن علم الاقتصاد والعلوم الطبيعية تجمعهما الوحدة العلمية والمنهجية الموّحدة في إثبات النظريات أو دحضها.

إن الذين يصنفون الاقتصاد علماً طبيعياً يرون أن مجال دراسته هو (الاشياّء) المعطاة من الطبيعة (أي الثروة)، أما الذين ّيصنفونه علماً اجتماعياً فيرون أن مجال دراسته هو الحقائق السلوكية النفسية الفردية والمؤسسات الاجتمّاعية العامة، اللذان ينظمان ويوجهان وسائل حصول الانسان على الثروة.

إن الاختلاف في الرؤيتين رافق علم الاقتصاد منذ بداياته الاولى، فقد نظر الّفيزوقراط (الطبيعيون) الى الاقتصاد بوصفه علماً طبيعياً يهدف الى خير الانسان وتحقيق رفاهيته، اذا ترك لقوانينه الطبيعية أن تعمل من دون تدخل من الانسان. إذ كانوا يرون أن الظواهر الاقتصادية تخضع، كما هي حال الظواهر الطبيعية والبيولوجية، لّقوانين طبيعية لا دخل لإرادة الانسان في ايجادها وليس من مصلحته التدخل للتأثير فيها. وهنا تتجسد عبقرية الاقتصادي في كونه يعتمد على الحدس الموصل الى التعليل الاكمل والقابل للتدقيق الواقعي، على خلاف ما يكون عليه الحال في العلوم الاجتماعية اذ يتم الاختيار الصحيح للوقائع العامة والمنطلقات الفرضية المتطابقة مع الطبيعة البشرية لاستخلاص نتائج تكون مقبولة وان لم تكن متطابقة مع الواقع بسبب عدم امكانية قياسها عدديا.

ويمكن القول أنّ دافيد ريكاردو هو الذي أضفى البعد الاجتماعي على علم الاقتصاد حين ذهب الى أن موضوع علم الاقتصاد هو توزيع الثروة وليس مجرد انتاجها كما يرى آدم سّمث. وعلى يد جون ستيوارت مل تبلور التصور الكلاسيكي لطبيعة علم الاقتصاد حين ميز بين قوانين الانتاج وقوانين التوزيع، فصنف الاولى ضمن القوانين الطبيعية التي ليس وسع الانسان التدخل في عملها (مثل قانون الغلة المتناقصة، وقانون الطلب ... الخ)، وعد قوانين التوزيع وضعية قابلة للتعديل والتغيير، بل أوجب على الدولة أنّ تتدخل لتكييف هذه القوانين بما يجعلها أقرب للعدالة. وهي وجهة النظر التي تمسك بها ماركس، وحاول مد تحليل ريكاردو على استقامته ليستنتج أن لا منطق يحكم الرأسمالية، وبالتالي لا شيء يمكن للعلم ان يكتشفه. لكن الاقتصاد يمكن أن يفهم فقط في اطار علاقته بالتاريخ والمجتمع. فالمنطق الذي آمن به ماركس هو مبدأ السببية ومقولتي

الزمان والمكان في ظل قوانين الصيرورة التاريخية، والذي تصبح في ظله الرأسمالية مجرد ظاهرة تاريخية تخضع للقواعد العامة الديالكتيكية.

أما المدرسة التاريخية- التي نشأت في ألمانيا كرد فعل على القوانين والمفاهيم التجريدية للاقتصاديين الانكليز- فقد ذهبت إلى عد الانسان نقطة الانطلاق في دراسة علم الاقتصاد، ذلك أن المهم في الاقتصاد ليس الثروة بحد ذاتها بل (الحاجة) للثروة. وبعبارة أخرى، (الانسان) الذي يشعر بالحاجة لتلك الثروة. لذلك فإن علم الاقتصاد في نظر هذه المدرسة هو علم اجتماعي بكل ما يحمله مفهوم العلم الاجتماعي من معنى.

ومع أن المدرسة النيوكلاسيكية الحدية تنظر الى الاقتصاد بوصفه علماً اجتماعياً، إلا أنها تفسر الطابع الاجتماعي لعلم الاقتصاد تفسيراً ذاتياً، فهي لا تنظر للعلاقات بوصفها علاقات موضوعية يفرضها نظام اجتماعي تاريخي معين، بل تنظر إليها من زاوية السلوك الفردي النفساني فقط.

ولعل الموقف الاكثر وضوحاً وحسماً، في هذا الصدد، تبناه البريطاني ليونيل روبنز الذي عرف علم الاقتصاد بأنه: «العلم الذي يدرس السلوك البشري بوصفه علاقة بين الغايات المتعددة والوسائل النادرة ذات الاستخدامات البديلة»[1]. إذ عد هذا التعريف «الكلمة المأثورة التي تبدأ منها كل النقاشات»[2] حول طبيعة علم الاقتصاد.

لقد رفض روبنز التعريف التصنيفي الذي يعد النشاط الانساني الذي يسهم في الرفاه المادي فقط هو نشاط اقتصادي، معللا ذلك بأنه، حتى لو افترضنا وجود مفهوم دقيق للرفاه المادي، واعتبرنا النشاط الذي يسهم في الرفاه المادي نشاطاً اقتصادياً والنشاط الذي لا يسهم في الرفاه المادي نشاطاً غير اقتصادي، فإن الطريقة التي يجب فيها توزيع الزمن والموارد المتاحة بين النشاطات الاقتصادية والنشاطات غير الاقتصادية، هي بحد ذاتها مسألة اقتصادية.

يقول روبنز : « يمكن وصف المفهوم الذي تبنيناه بأنه تحليلي، فهو لا يحاول انتقاء أنواع معينة من السلوك بل يركز الاهتمام على (جانب) معين من جوانب السلوك في الشكل الذي يفرضه تأثير الندرة. إذ يترتب على هذا وقوع جميع أنواع السلوك البشري ضمن حدود التعميمات الاقتصادية بدرجة عرضها لهذا الجانب. ونحن لا نقول بأن إنتاج البطاطا هو نشاط اقتصادي وإنتاج الفلسفة هو غير ذلك، بل نقول إن لكل من النشاطين جانبه الاقتصادي بدرجة تنازله عن بدائل أخرى غير مرغوبة»[3]. وهذا يعني أن (البعد الاقتصادي) أو (الحقيقة الاقتصادية) أو (الجانب الاقتصادي) يكون ملازماً للسلوك الانساني طالما كان هذا السلوك منطوياً على (الاختيار).

(1). L. Robbins, The Nature and Significance of Economic Since, London, 1945, p. 16

(2). M. Blauge, Economic Theory in Retrospect, Homewood, London, 1964, p. 12

(3). L. Robbins, Opcit., p. 16

إن هذه النظرة الى علم الاقتصاد يتمخض عنها نتيجتان مهمتان[1]، أولاهما: أن الاقتصاد علم استنتاجي، شأنه شأن العلوم الطبيعية؛ أي أنه يستنتج نظرياته وقوانينه من فرضيات أولية عامة لا يمكن أن يشك في صحتها وليست في حاجة الى برهان. فمثلا إن الفرضية الرئيسة العامة لنظرية سلوك المستهلك هي أن الافراد يمكّنهم ترتيب تفضيلاتهم في سلم أولويات معين، وهذه الفرضية هي حقيقة واضحة لا تحتاج الى برهان لأنها موضوع تجارب حياتنا اليومية. والنتيجة الثانية:

هي أن الاقتصاد علم حيادي، أي أنه حر من الاحكام القيمية، فطالما أن الاقتصاد يدرس العلاقة بين الوسائل والغايات، فإن مهمته تنصب على تحديد أفضل طريقة ممكنة لاستخدام الوسائل النادرة لتحقيق الغايات،

دون الحكم على الغايات نفسها، أي أنه محايد بين الغايات. ولكن هذا لا يعني- كما يقول روبنز- بأن على الاقتصادي أن لا يحكم على الغايات، وإنما يفعل ذلك ليس بصفته اقتصادياً.

(1). كلوديو نابليوني، الفكر الاقتصادي في القرن العشرين، ترجمة: نعمان كنفاني، إصدار النفط والتنمية، دار الثورة للصحافة والنشر، بغداد، 1979

رابعا: مواطن الجدل المستمر

إن الخلاف حول طبيعة علم الاقتصاد يحتضن جدلا مستمراً حول عدد من القضايا الاساسية ذات الصلة، لعل في مقدمتهًا الجدل حول طبيعة القوانين الاقتصادية، وحول معيارية الاقتصاد وواقعيته، ونفعيته وعدالته، وأخيراً وليس آخراً، حول علاقة الاقتصاد بالأخلاق:

1: طبيعة القوانين الاقتصادية

توصف قوانين العلوم الطبيعية بأنها قوانين صارمة وأكيدة وثابتة لا تتغير بتغير الزمان والمكان. أما العلوم الاجتماعية فتظل متخلفة عن العلوم الطبيعية حتى من وجهة نظر التمييز بين ما هو معروف بشكل مؤكد عن ذاك الذي ما يزال محض فرضية غير مثبتة؛ وحتى أرضاً لم تكتشف بعد[2]. ذلك أن هناك سببين – على الاقل - يجعلان من الصعب الوصول الى نتائج يمكن الركون إليها في حالة العلوم التي تعالج مسائل

(2). اجناسي ساكس، تيارات رئيسية في علم الاقتصاد، ترجمة: فاضل عباس مهدي، دار الطليعة، بيروت، 1979، ص7

السلوك الانساني مقارنة بالعلوم التي تعالج سلوك المادة. أولهما: إن سلوك المادة قابل للتعميم، بينما يصعب تعميم السلوك الانساني، لأن الافراد الذين يعيشون ضمن مجتمع ما أيا كان حجمه، يتصرفون ويتفاعل بعضهم مع بعض بطريقة تختلف حسب اختلاف الزمان والمكان، بعكس سلوك المادة غير الحية الذي هو سلوك موحد يمثل سلوك جميع الامثلة الاخرى من النوع نفسه. والسبب الثاني، هو أن العلوم الانسانية تقوم على فروض منطقية (يمكن) أن تؤدي الى نتائج معينة، بينما تعتمد العلوم الطبيعية على النتائج (المؤكدة) المتولدة عن التجربة. ولا شك أن ثمة فارقاً بين القول بأن نتائج معينة (قد) تتحقق نتيجة فروض معينة (خاصة وأن تلك الفروض غالباً ما تتضمن تثبيت العوامل الاخرى أي تستبعد تأثيرها على العملية) وبين اليقين من أن هذه الفروض التي نضعها إنما تعبر عن

العالم الموضوعي الحقيقي، أو أن ما نستبعده من عامل هو أقل تأثيراً في تحديد النتائج من العامل أو العوامل التي أبقيناها. ومنم هنا ينشأ احتمال عدم دقة القوانين المستنبطة من مشاهدات عامة لعدد محدود من الظواهر تمثل السلوك الانساني. والآن أين تقع قوانين علم الاقتصاد بين هذين النوعين من القوانين؟

وأما القوانين الاقتصادية فهي عملية بناء اجتماعي للأفكار والمفاهيم الاقتصادية، تم تحويلها من قبل الاباء المؤسسين لعلم الاقتصاد الى بديهيات. وعلى مدى القرنين الماضيين استنتج الاقتصاديون قوانين تفسر السلوك الانساني بمعناه الواسع، مثل قانون الغلة المتناقصة وقانون الميزة النسبية وقانون تناقص المنفعة الحدية، لكنهم كانوا بطيئين جداً في اكتشاف هذه القوانين، فقد اكتشفوا قانوناً واحداً تقريباً كل ربع قرن. وهي قوانين مشروطة ومعيارية[1]. وهي معيارية لأنها تحدد كيف يجب على المجتمع تنظيم نفسه وكيف يجب أن يتصرفُ الافراد اذا كان عليهم زيادة نمو الثروة الى أقصى حد. وقد ينتهك الافراد والمجتمعات هذه القوانين على حساب الكفاءة الانتاجية[2]. من جهة أخرى، فإن هذه القوانين قد رسخت سلطة الطبيعة نفسها، فقانون تناقص الغلة كّان قانون الفزيولوجيا النباتية. وقانون مالثوس للسكان ألقى الضوء على العلاقة بين خصوبة الانسان وخصوبة الارض وكلاهما يتحركان بفعل قوى الطبيعة[3]. وتكمن أهمية هذه القوانين في أنها استبدلت الخضوع التام للتعاليم الالهية بالانصياع لقوانين الطبيعة، وهنا نجد تشدداً أكبر من ذي قبل، فإذا كان العاصي يوعد بالعقاب، ويوجد أمامه على الدوام امل بالتوبة، فإن من يواجه قوانين الطبيعة يواجه الدمار. يقول فرانسوا فوركيه: «مع عصر ّالنهضة انساقت أوروبا كلها في ثورة ثقافية جعلت الطبيعة مكان الله، أساساً للعالم. تلك كانت الركيزة الاقوى في النظام الاجتماعي والفلسفي الجديد. لم يعد نظاماً مفارقاً، متعالياً، بل نابعاً من العالم نفسه تحت اسم الطبيعة. هذه الطبيعة هي انعكاس، في العالم، لمفارقة لا تنتمي إلا الى الانسان ذاته. وحلت ارادة الطبيعة، مذ ذاك، محل الارادة الالهية. وتلك ليست ارادة واعية، لكنَّ الطبيعة تشخص أحياناً في صورة أم أو الهة»[4]. وهنا عثر مؤسسو علم الاقتصاد الحديث في القرن الثامن عشر على بديل لتعاليم الكنيسة من خلال مفهوم القانون الطبيعي، وسعوا الى التوصل الى مبادئ للانسجام والعدالة في الحياة البشرية تتماثل وانتظام الكون المادي الذي كشف عنه نيوتن[5]. وبهذا فإن «القانون الطبيعي يواجه القانون الالهي، والحق الطبيعي يواجه الحقّ الالهي.... الامة- الطبيعية هي الاساس الفلسفي للسوق والرأسمالية: الحاجات الطبيعية، قانون العرض والطلب الطبيعي، السعر الطبيعي، والقوانين الاقتصادية الاخرى»[6].

(1). روبرت غيلبين، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، دبي،2004، ص 50

(2). المصدر السابق نفسه، ص 81

(3). كارل بولانيي، التحول الكبير: الاصول السياسية والاقتصادية لزماننا المعاصر، ترجمة: محمد فاضل طباخ، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2009، ص248

(4). فرانسوا فوركيه، المال والقوة والحب: تأملات في تطور بعض القيم الغربية، ترجمة: سناء ابو شقرا، دار الفارابي، بيروت، 1999، ص 60.

(5). جوان روبنسون وجون ايتويل، مقدمة في علم الاقتصاد الحديث، ترجمة: فاضل عباس مهدي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1980، ص23.

(6). فرانسوا فوركيه، مصدر سبق ذكره، ص 6

غير أن التشكيك في الطابع الموضوعي للقوانين الاقتصادية يعود الى المدرّستين الماركسية والتاريخية الالمانية في مقابل ما كانت تدعيه المدرسة الانكليزية للاقتصاد الكلاسيكي. فقد تساءل ماركس مبكراً عن السبب وراء انقلاب الاقتصاد الى علم تفرض قوانينه نفسها على المجتمعات الحديثة، بل وعلى جميع الكائنات البشرية، في الوقت الذي يجري انكار أن هذه القوانين ليست نتاج طبيعة ما وراء تاريخية، بل هي من طبيعة تاريخية خاصة[1]. كما نادت المدرسة التاريخية وجود قوانين تحكم عمليات الانتاج والتوزيع. وقالت بوجود روح Geis تسود في عصور اقتصادية مختلفة، وعلى أساسها يتم تحديد طبيعة الحياة الاقتصادية لمرحلة ما من التطور. وبهذا تكون هذه المدرسة قد اخذت عن هيجل مثاليتها، فراحت تنادي بأن يعتمد البحث الاقتصادي على وقائع التاريخ[2].

2: معيارية الاقتصاد وواقعيته

إن المسألة الاخرى في مسائل الجدل المؤدية الى اختلاف وجهات النظر حولّ طبيعة علم الاقتصاد، تتمثل في هل أن الاقتصاد علم معياري أم واقعي؟ إنّ الاول يدرس الظواهر والنشاطات مرتكزاً على أحكام مسبقة، وبالتالي فإنه يفيد اقتراح سياسات اقتصادية تنسجم مع طبيعة الرؤية الفكرية والعّقائدية لرجل الاقتصاد. وبالتالي، يختص الاقتصاد بما يجب أن يكون عليه السلوك الاقتصادي. أما الاقتصاد الواقعي فإنه يتبنى موقفاً يكون فيه- أو يدعي أن يكون- الاقتصاد علماً موضوعياً ّودقيقاً بصورة مطابقة لأي علم من العلوم الطبيعية، فيختص بما هو كائن فعلا من السلوك الاقتصادي[3]، وبالتالي لا يعتمد على المعايير والأحكام والّمثل الشخصية والقيم المعيارية.

إن المعيارية تتطلب الحكم والتوجيه وتتأثر بالفلسفة الاخلاقية للباحث، بينّما تستوجب الواقعية الحياد والابتعاد عن التحليل القيمي والتقويم.

ويمكن القول، بشكل عام، إن العلوم الاجتماعية أقرب إلى المعيارية منها إلى الواقعية. ذلك أن «الّتجربة المختبرية غير ممكنة في العلوم الاجتماعية، وبالتالي فعلى ّالباحث الاجتماعي أن يعتمد على تفسيراته الخاصة للظواهر، وهو ما يقترن بحكم قيمي. إذ أن ذهن الباحث يكون متأثرا بالعواطف الاخلاقية، فيكون التقويم تبعاً ّلذلك متأثراً بالأحكام المسبقة»[4].

إن تسمية «الاقتصاد السياسي» التي أطلقها مونكراتيان قد تحولت علىّ يدي الفريد مارشال حينما نزع عنه صفة «السياسي» من خلال مؤلفه الشهير «مبادئ الاقتصاد». إنّ هذا التحول من الاقتصاد السياسي الى علم الاقتصاد مكن الاقتصاديين من تفويض البحث في القضايا الشائكة من قبيل قضايا العدالة وتوزيع الدخل والثروة الى متخصصين

(1). سمير أمين، الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين، ترجمة: فهمية شرف الدين، دار الفارابي، بيروت، 2002، ص48

(2). اوسكار لانكه، الاقتصاد السياسي: القضايا العامة، ترجمة: راشد البراوي، دار المعارف، القاهرة، 1988، ص 288 نقلا عن رمزي زكي، المشكلة السكانية، عالم المعرفة، ص55

(3). T. W. Hatchinson, Positive Economics and Policy Objactives, George Allen & Urwin Ltd., London, 1964, p. 28.

(4). L. Robbins, Opcit., p. 50

آخرين في العلوم الاجتماعية. من جهة أخرى مكن ذلك من إحداث تغيير في الممارسة التي تفرق بحدة بين العلم، أي النظرية أو التحليل وبين فن الاقتصاد السياسي، أي مناقشة المشكلات الاقتصادية الراهنة والسياسات. فهذا التفريع المزدوج بني على فكرة أن الاقتصادي المهني، مثله مثل المهندس، فهو خبير علمي محايد لا يملك دراسة مطالب الاقتصاد السياسي والمطالب الاخلاقية. وبالنتيجة، أصبح الاقتصاد علماً متميزاً عن الفن وموضوعاً وضعياً يتسم بالواقعية ويتميز عما هو معياري[1]. ومن ذلك نجد أن آدم سمث وهو بمثابة ابو الاقتصاد وعرابه يؤمن بان الاقتصاد واقعي، اذ نجده يأخذ بنظرية المنفعة والمصلحة الذاتية التي تجعل قيمة العمل اساسا لها، وبذا فهو يؤمن بالتحديد الموضوعي للقيمة.

3: نفعية علم الاقتصاد وعدالته

يرى امارتيا سن أنه لابد لكل نظرية في فلسفة الاخلاق والسياسة من اختيار ما يسميه «نقطّة تركيز معلوماتي» أي تحديد السمات التي ينبغي التركيز عليها في العالم عند الحكم على مجتمع ما وتقويم العدل والظلم فيه. فالمرء يمكن أن ينظر الى الكيفية التي يجب أن تقوم بها المنفعة الشاملة للفرد، فمذهب المنفعة Utilitarianism، مثلا الذي وضعه جيرمي بينثام (1748-1832) أواخر القرن الثامن عشر تركّز على السعادة أو المتعة الفردية بوصفها الطريقة الفضلى لتقويم كيفية انتفاع الفرد وكيف يكون ذلك مقارنة بالآخرين[2]. والمنفعة كما يقول بينثام تجلب السعادة، والهدف هو بلوغ «السعادة القصوى لأكبر عدد من الافراد». فالمنفعة أساس العدالة، بعد مملكة القوة والاحتيال. وقد أصبحت المنفعة في ظل هيمنة الفكر الكلاسيكي قيمة عالمية[3]. وتفترض نظرية المنفعة:

- وجود الانسان الاقتصادي الذي يبحث عن اشباع حاجاته بالسعر الادنى.
- وجود شيء قادر على إشباع حاجة ما.
- القطيعة مع النظرة اللاهوتية في الحياة والتي جرى تحويلها الى مفهوم القانون الطبيعي، فأصبح يحكم على الافعال البشرية من خلال نتائجها لا عبر الرجوع الى المخططات الاخلاقية العامة[4].

فضلا عن أن لاقتصاد الرفاه تاريخ طويل في وضع السعادة في صميم نظام التقويم، عادا اياها الدليل الاوحد الى صلاح حال الانسان وما يتمتع به مختلف الناس من منافع. وقد احتلت السعادة مكانة فريدة في تقويم صلاح الحال والصالح البشري، وعملت من ثم بوصفها أساساً للتقويم الاجتماعي وصنع السياسة العامة. بينما استمرت نظرية المنفعة أشبه ما تكون بـ«نظرية رسمية» في اقتصاد الرفاه في ظل منافستها من نظريات أخرى[5].

(1). شميم أحمد صديقي، منهجية مقترحة للاقتصاد السياسي في الاسلام، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الاسلامي، المجلد 22، العدد 2، 2009، ص 106

(2). أمارتيا سن، فكرة العدالة، ترجمة: مازن جندلي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010، ص338

(3) فرانسوا فوركيه، مصدر سبق ذكره، ص 69

(4). جوان روبنسون وجون ايتويل، مقدمة في علم الاقتصاد الحديث، ترجمة: فاضل عباس مهدي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1980، ص23-24

(5). أمارتيا سن، فكرة العدالة، ترجمة: مازن جندلي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010، ص390

ولم يجد النفعيون أمثال بينثام وادجوورث (1845-1926) ومارشال وبيغو صعوبة كبيرة في توكيد أن تصنيف الصلاح الاجتماعي واختيار ما ينبغي اختياره يجب أن يتم بسهولة على أساس المجموع الكلي للرفاهيات الفردية. وعدوا الرفاه الفردي ممثلا بالمنفعة الفردية، ودأبوا على تعريف المنفعة الفردية بالسعادة الفردية. فضلا عن أنهم تجاهلوا مشكلات تفاوت توزيع الرفاه والمنفعة بين مختلف النَّاس[1]. على أن جميع النفعيين لم يسمحوا لأنفسهم بإتباع بينثام حرفياً. فجون ستيوارت مل الذي كان اقتصادياً نفعياً، لم يتخل مطلقاً عن المبادئ الاخلاقية في تحليله الاقتصادي، لكنه عد دائماً أن الامانة والصدق والعدالة الاجتماعية حسنات ينبغي الاجتهاد في الوصول إليها. وكان موقفه واضحاً في رفض الرأسمالي عدم الحس[2].

وقد وجه ليونيل روبنز ضربة قوية لاقتصاد الرفاه في الثلاثينات عندما أثبت أن المقارنات بين منافع الناس ليس لها أساس من علم ولا تقوم عقلا. فسعادة شخص ما لا يمكن مقارنتها بأي وجه من الوجوه مع سعادة شخص آخر. فـ «كل عقل لغز لكل عقل آخر، وما ثم قاسم مشترك ممكن للشعور» كما قال روبنز مقتبساً من وليم ستانلي جيفونز[3]. فضلا عن أن اقتصاديات الرفاه نفسها كانت محاولة من النفعيين لتحويل المنفعة الى مشروع أخلاقي ينطوي على مبادئ، والتي أعطت للحكومة دوراً يتوجب تنفيذه، في حين شرع الاقتصاد الكينزي التدخل الحكومي، وأدمج مساعدة الفقراء والعاطلين عن العمل في أنموذجه من أجل المشاركة في حل المشاكل الناجمة عن الركود الاقتصادي[4]. وبذلك توارت الاخلاق خلف ستار التحليل العلمي المحكم.

4: علم الاقتصاد والأخلاق

إرتبط تدريس الاقتصاد منذ نشوئه بكونه جزءاً من فلسفة الاخلاق، حتى شرعت جامعة كامبردج بتدريسه بوصفه فرعاً مستقلا عام 1903[5]. عندما نجح الفريد مارشال في اقناع الجامعة بذلك. وقبل أن يصبح الاقتصاد علماً مستقلا، كانت جميع الافكار الاقتصادية لا تتعدى كونها نواتج عرضية لفلسفة الاخلاق واللاهوت والسياسة، بل إن مؤسسي علم الاقتصاد أنفسهم، كانوا من الفلاسفة.

جعلت ولادة علم الاقتصاد من رحم الفلسفة المخاوف الاخلاقية تنغرس صراحة أو ضمناً في جميع النصوص الاقتصادية. ومهما كانت درجة ايجابية النظرية الاقتصادية، فلابد من أن تتضمن هدفاً أخلاقياً. وبهذا فإن الأنموذج الاقتصادي النظري وإن لم يتضمن المبادئ الاخلاقية أو العدالة الاجتماعية بوصفها متغيراً، فقد كان في أذهان من طوروه أهدافاً أخلاقية[6]. فعلى سبيل المثال فإن الكلاسيك قد برروا توصياتهم الخاصة بالتجارة الحرة وعدم تدخل الدولة على أسس اقتصادية، ولكن كان هناك

(1). المصدر السابق نفسه، ص397.

(2). حامد الحمد العجلان، الربا والاقتصاد والتمويل الاسلامي: رؤية مختلفة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص154

(3). أمارتيا سن، مصدر سبق ذكره، ص398

(4). حامد الحمد العجلان، مصدر سبق ذكره، ص154-155

(5). المصدر السابق نفسه، ص129.

(6). المصدر السابق نفسه، ص 154.

أيضاً عنصر أخلاقي قوي في تعاليمهم[1]. وإذا ما أخذنا موقف النظرية الاقتصادية من الاحتكار مثلا، نجد أن المخاوف الاخلاقية قد ارتدت لبوس العلم، واستبدلت كلمات الخَير والشّر بالكفاءة وعدم الكفاءة، وتم تبني السياسات المناهضة للاحتكار بشعارات أخلاقية عند السياسيين، بينما دافع عنها الاقتصاديون بحججهم العلمية.

يقصد بالاقتصاد في مقابل الأخلاق ما يتعلق بالمنفعة والمصلحة، وأما الاخلاق فإنها ترتبط باعتبارات القيم ووازع الضمير الفردي والجماعي، والأخلاق تتجاورٌ في مفهومها الاقتصاد والسياسة ومؤسساتهما المنظمة لأنها تجد صداها في تنظيمات المجتمع المدني. "وبما أنّ المستوى المقبول اجتماعياً لمسلك الفرد ليس أمراً وراثياً، فإن هذا المستوى يختلف من مجتمع إلى آخر. ويتبع عن هذا ضرورة وجود مستوى أخلاقي في أي مجتمع لا يمكن الهبوط دونه. وبدون هذا لا يمكن استمرار الحياة الاجتماعية»[2].

عد الكتاب الاوائل في المسائل الاقتصادية مثل أرسطو ومفكري العصور الوسطى ومنهم توما الاكويني وموسى بن ميمون علم الاخلاق جزءً مهماً من فهم السلوك البشري؛ وأعطوا المبادئ الاخلاقية أدواراً في العلاقات السلوكية في المجتمع. وتبعهم في ذلك مفكرو العصر الحديث أمثال غريغوري كينغ وفرانسوا كيناي الذين كانوا جميعاً يُعنون كل على طريقته بالتحليل الاخلاقي[3].

أما آدم سمث فقد ظن خطأ مؤيداً افتراض أن الانسان يسعى لمنفعته الذاتية، وبحسب ما سمي (الرجل الاقتصادي)، فإنه درس دراسة مفصلة حدود الافتراض المطلق للسعي لتحقيق المنفعة الذاتية. وأشار الى حقيقة أن حب الذات هو الدافع للسلوك الاناني الضيق، وميز بوضوح بين مختلف الأسباب التي تجعل المرء يسير بعكس ما يمليه عليه حب الذات ومن ذلك: التعاطف Sympathy، والجود Generosty وروح الخدمة العامة Public Spirit. إذ يمكن للتعاطف البسيط المرء في حالات كثيرة يقوم عفوياً بأمور خيرة للآخرين، من دون إنكار الذات، لأنه يستمتع بمساعدة الاخرين[4].

أشار شادويش Schadwich «أن اخلاق المجتمع تستند الى معايير متفق عليها، الى اجماع في الرأي يعتبر من المسلمات التي لا تحتاج الى مناقشة» وأنه، «باستثناء حالة عدد قليل من الفئات الاستثنائية، فإن اخلاق الناس لم تنفصل أبداً عن الدين خلال تاريخ البشرية برمته»[5].

وتذهب مدرسة علم الاقتصاد الاجتماعي التي تحاول اعادة صياغة النظرية الاقتصادية في قالب من الاعتبارات الاخلاقية إلى أنه من المتعذر الدفاع عن علم الاقتصاد التقليدي لأن البحث فيه يقوم على أساس

(1). جون كاسيدي، كيف تفشل الاسواق: منطق المصائب الاقتصادية، ترجمة: سمير كريم، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2013، ص58

(2). جون روبنسون، فلسفة الاقتصاد، ترجمة: عزة عيسى غوراني، مكتبة المحتسب، عمان، د.ت، ص12

(3). أمارتيا سن، مصدر سبق ذكره، ص277

(4). المصدر السابق نفسه، ص278

(5). محمد عمر شابرا، الاسلام والتحدي الاقتصادي، ترجمة: محمد زهير السمهوري، المعهد العالمي للفكر الاسلامي والمعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية، عمان، 1996،ص 192

إفتراضات تنطوي ضمنياً على أحكام قيمية، ومن غير الصحيح لأن على البحث العلمي أن يتوجه لمسائل ذات أهداف وأولويات عامة. وأي فرع من فروع المعرفة ملتزم بالحياد القيمي لا يستطيع أن ينجح في تقويم السياسات والتوصيات لكي تختارها عامة الناس[1]. ويذهب أمارتيا سن أن «ابعاد علم الاقتصاد عن علم الاخلاق قد أفقر "علم اقتصاد الرفاهية" كما أفقر أيضاً الكثير من علم الاقتصاد الوصفي والتنبؤي» وقد توصل سن إلى أن على الاقتصاد «يمكن أن يصبح منتجاً أكثر إذا أولى اهتماماً أكبر وأصرح للاعتبارات الاخلاقية التي شكلت السلوك الانساني والمحاكمة العقلية للبشر»[2].

(1). المصدر السابق نفسه، ص 191.

(2). المصدر السابق نفسه والمكان نفسه.

إنّ العلاقة بين السياسة والاقتصاد والأخلاق ينبغي أن تكون متوازنة لأنّ تغليب أحدها على حساب الاخرى يؤدي الى اختلال جوهري في أمور الجماعّة والأفراد معاً. فسيطرة السياسة لا تؤدي فقط الى تدور الاقتصاد وتخلفه، بل غالباً ما تعني في الوقت نفسه استخدام أجهزة السياسة من سلطة وقهر لتحقيق مصالح ذاتية وشيوع الفساد والانحراف وبالتالي افساد كل من الاقتصاد والأخلاق. وبالمثل فان ترك الامور على الغارب للاقتصاد والمصالح الخاصة دون قيود أو رقابة من لدن سلطة عليا قد ينطوي على نوع من التوحش الاناني وفرض سلطة القوي على الضعيف بما قد ينعكس سلبياً على الانجاز الاقتصادي، كما أنه قد يؤدي الى أن تصبح السيطرة الاقتصادية نوعاً من التسلط الاقتصادي الذي قد يكون أشد قسوة من القهر السياسي اذ تستخدم فيه أساليب التفوق الاقتصادي لتحقيق سيطرة كاملة لفئة أو طائفة محدودة. وأخيراً، فإنه من العبث الاعتقاد في امكان حماية المجتمع والأفراد تحت وهم القيم الاخلاقية وحدها، فلن تلبث أن تؤدي غرائز الافراد في التسلط والأنانية الى اهدار هذه القيم نفسها وبذلك تصبح هذه الاخلاق الرسمية قناعا للاستغلال[3].

(3). حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، القاهرة، ص19.

وهنا ينبغي التأكيد على أنه لا توجد قطيعة تكوينية أو تضاد حتمي بين علم الاقتصاد والأخلاق، ومّثلما كانت الافكار الاقتصادية ناتجاً عرضياً لفلسفة الاخلاق على مدى قرون طويلة من الزمن، فإن الاخلاق بدورها قد تكون ناتجاً عرضياً للنظرية الاقتصادية، فقد تتوافقّ نتائج التحليل الاقتصادي مع الاخلاق، ولكن ذلك يحدث، اذا ما حدث، عرضاً وليس هدفاً. ولكن حين يضع الباحث هدفاً أخلاقياً مسبقاً ويبحث في الاقتصاد- وأحيانا يلجأ الى تحليل تحكمي- عما يدعم ذلك الهدف، فإنّ بحثه ينضوي في حقل البحث المذهبي.

خامسا: الاسلام والاقتصاد

نشأ علم الاقتصاد - كما هو معروف(*) – في الربع الاخير من القرن الثامن عشر في أوروبا تحديدا. ولم يكن ذلك من قبيل الصدفة، وإنما جاء نتيجة منطقية لسلسلة من التطورات والأحداث الضخمة التي شّهدها الفكر والمجتمع هناك. فبعد حوالي قرنين من انبعاث عصر النهضة والتنوير، وقرن من ولادة الثورة الصناعية، وما رافق الاول من تحرر العقل الاوروبي من سيطرة الفكر اللاهوتي وإعادة قراءة الفكر الاغريقي بمعزل عن التفسيرات الكنسية له، واتساع حركة العلوم والاكتشافات العلمية، وكذلك ما نجم عن الثورة الصناعية من استخدام واسع للآلات وزيادة هائلة في الانتاج، وتغييرات عميقة في البنية الاجتماعية، على اثر كل ذلك، كان لابد أن ينشأ علم جديد يؤطر تلك التطورات ويفسر أحداثها، ويتنبأ باتجاهاتها، وكان لابد لهذا العلم أن ينشأ - بالمضامين والطريقة التي نشأ بها- في انكلترا تحديدا التي كانت الحاضنة الكبرى لأهم تلك التطورات.

ويشير بعض الباحثين الى أنه لم يكن بالإمكان أن يتطور علم الاقتصاد بوصفه علما اجتماعيا -كما تطور خلال القرون الثلاثة الماضية- في العصر الاسلامي. ولا أن يتطور بالمنطق نفسه في أوروبا خلال العصور الوسطى. وذلك بسبب أن علم الاقتصاد كان عليه أن ينتظر الثورة الصناعية ونمو التجارة للوصّول الى الحد اللازم لتحريض العقل المثقف للتفكير في علم الاقتصاد بالطريقة التي فكر فيها آدم سمث ومن تلوه. لم يكن هناك نقص في الابداع بين المثقفين المسلمين خلال حقبة ازدهارهم ما بين القرنين الثامن والحادي عشر الميلاديين، لكن الاحوال الاقتصادية – الاجتماعية اللازمة لتطوير مثل علم الاقتصاد هذا لم تكن موجودة. بينما يذهب الاقتصاديون الاسلاميون الى القول أن الماضي يحتوي على أساسيات علم الاقتصاد التي يمكن تفسيرها من خلال المبادئ الاخلاقية المتضمنة في الايات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة[1].

1: الاقتصاد الاسلامي

سواء أكان ظهور اصطلاح «الاقتصاد الاسلامي» لأول مرة قد جاء على لسان المفكر العراقي محمد باقر الصدر عندما نشر كتابه «اقتصادنا» عام 1959[2] أو على يد المفكر الاسلامي الهندي أبو الاعلى المودودي في أربعينيات القرن الماضي[3]، أو على يد غيرهم، فإن المهتمين يؤكدون على أن الكتاب الاوائل في الاقتصاد الاسلامي لم يكونوا يقصدون تأسيس فرع من فروع الاقتصاد متعلق بالإسلام ولا دعوة المسلمين الى تأسيس مثل هذا الحقل للدراسة[4].

لقد ارتبط ظهور اصطلاح الاقتصاد الاسلامي بدوافع عديدة، لعل أهمها: صعود ظاهرة «الصحوة الاسلامية» التي كان «الاسلام هو الحل» أبرز

(*)يرى بعض مؤرخي الفكر الاقتصادي وبالخصوص الفرنسيين منهم أن فرانسوا كيناي هو مؤسس علم الاقتصاد قبل آدم سمث حينما نشر كتابه الجدول الاقتصادي.

(1). حامد الحمد العجلان، مصدر سبق ذكره، ص 139.

(2). طارق عبد الله، الاقتصاد الاسلامي بعد نصف قرن: ملاحظات في نقد المنهج، مجلة الكلمة (الكويت: منتدى الكلمة للدراسات والأبحاث)، العدد 24، السنة السادسة، 1999 http://www.kalema.net/v1/?rpt=395&ar

(3). حامد الحمد العجلان، مصدر سبق ذكره، ص 139.

(4). المصدر السابق نفسه، ص123

شعاراتها وقناعاتها. وفي اطار هذه الصحوة بذلت جهود لـ«أسلمة المعارف»، وقد حظي الاقتصاد بالاهتمام الاكبر اذ حاول العديد من الكتاب المسلمين ولوج هذا الفرع من فروع المعرفة انطلاقاً من حجمه الطاغي وأثره البارز في المجتمع الحديث. فالقناعة بأن الاسلام هو الحل رافقها تفكير في الامكانيات النظرية لقيام اقتصاد على الاسس النظرية والعقائدية التي يوفرها ويتميز بها هذا الدين[1].

بيد أن ظهور الاصطلاح – كما يرى بعض الباحثين- «لم يكن مجرد عثور على اسمٍ لشيء كان موجوداً، بل كان يعني أكثر من هذا على سبيل التأكيد. لقد كان المصطلح مرتبطاً بعدة أمور بالرغبة في إقامة نظام اقتصادي عصري في اطار الشريعة الاسلامية وصياغة نظريات وسياسات اقتصادية تلائم احتياجات الاقطار الاسلامية وتساعدها على التقدم»[2].

ومع ذلك فإن الدوافع آنفة الذكر لا تنفي ولا تتعارض مع ما يمكن أن يكون الدافع الاساسّ للكتاب الاقتصاديين الاسلاميين الاوائل المتمثل بتحصين المسلمين ضد الافكار الغربية ودعوتهم الى التمسك بالقيم الاسلامية، وتنقية سعيهم لكسب الرزق- ونشاطهم الاقتصادي عموماً- مما يشوبه من شبهات وممارسات تتعارض وأحكام الاسلام وتعاليمه.

ومنذ ظهور هذا المصطلح حتى يومنا الحاضر، نشرت الجامعات ومراكز البحوث الاسلامية والمجلات المتخصصة والكتاب المستقلون، عدداً ضخماً يصعب حصره من الكتب والبحوث حول الموضوع وأشارت بعض الدراسات الى أنه خلال المدة 1950-1979 نشر حوالي 700 عنوان حول الاقتصاد الاسلامّي، غطت موضوعات مختلفة منها: الفلسفة الاقتصادية في الاسلام (80 عنواناً)،النظام الاقتصادي في الاسلام (418 عنواناً)، النقد الاسلامي لعلم الاقتصاد الوضعي (أكثر من 100 عنوان)، التحليل الاقتصادي في المنهج الاسمي (حوالي 50 عنواناً)، تاريخ الفكر الاقتصادي في الاسلام (40 عنواناً)[3]. وبعد نشوء المصارف الاسلامية في نهاية السبعينات من القرن الماضي أضيفت أعداد ضخمة أخرى لهذه العناوين تناولت نظرية المصرفية الاسلامية، وآليات عمل المصارف الاسلامية، وصيغ التمويل الاسلامية والمشاكل التي ترافق عملها.

وفي البداية كانت المواضيع التي تطرح في الغالب في اطار البديل الاسلامي للرأسمالية والشيوعية، وإن ركزت على انتقاد الاخيرة التي بدأت تنشط في المجتمعات الاسلامية نتيجة صعود الحركات والتيارات اليسارية في العالم الاسلامي[4]. ثم تطورت بعد ذلك من مجرد النقد إلى محاولة التنظير لنهج اقتصادي مستقل عن الشيوعية والرأسمالية[5]. ولكن القاسم المشترك بين الغالبية العظمى للأدبيات الاقتصادية الاسلامية، التي نشرت حتى الان، يتمثل في أنها تعاملت مع الاقتصاد الغربي بوصفه مرجعية مختفية قد لا نراها ولكن نلّحظ آثارها[6].

(1). طارق عبد الله، مصدر سبق ذكره.

(2). عبد الرحمن يسري، الاقتصاد الاسلامي بين منهاجية البحث وإمكانية التطبيق، البنك الاسلامي للتنمية، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 1419هـ (1998)، ص 15

(3) Ahmed A.F. El-Ashker And Rodney Wilson, Islamic Economics: A Short History, Brill, Leiden , Boston, 2006, p. 348.

(4). حامد الحمد العجلان، مصدر سبق ذكره، ص126

(5). على سبيل المثال البهي الخولي، الاسلام لا شيوعية ولا رأسمالية، مكتبة الفلاح، بيروت، 1981.

(6). طارق عبد الله، مصدر سبق ذكره.

لقد اثرت هذه المنهجية في الكتابات الاقتصادية الاسلامية بأشكال مختلفة، فهي تظهر تارة على شكل السعي إلى إثبات أن بعض المفاهيم الاقتصادية الغربية موجودة في مكونات الحضارة الاسلامية،قبل نشوئها في الغرب بقرون عديدة، وأن العديد من مفكري الاسلام القدماء مثل الشيباني والمقريزي وابن خلدون قد سبقوا الغربيين في الكشف عن بعض القضايا الاقتصادية، أو أنهم- على الاقل- قد مهدوا السبيل اليها.

وتظهر تارة أخرى على شكل نقد للفكر الاقتصادي الغربي الذي ينظر إلى علم الاقتصاد بوصفه علماً طبيعياً حيادياً ينفي كل تدخل للقيم، ويتعزز ذلك من خلال تمسك بعض الاقتصاديين المسلمين بالنقد الموجه من قبل بعض الاقتصاديين الغربيين أنفسهم إلى الاقتصاد، إذ يشيرون إلى تنامي ظاهرة نقد «الاقتصاد النقي من كل قيمة» بين الاقتصاديين الغربيين. ويستند آخرون إلى مقولات بعض الاقتصاديين الغربيين المدافعين عن فكرة اشتمال الاقتصاد على جوانب قيمية. بيد أن التمسك بذلك لا فائدة منه، لأن النقد لم يسفر عن تغييرات أساسية داخل الفكر الاقتصادي الغربي[1].

(1). المصدر السابق نفسه.

وتزامناً مع اتساع الاهتمام بالاقتصاد الاسلامي، ومحاولة بعض الاقتصاديين الاسلاميين ادخال صيغ رياضية وإضافة أحكام قيمية إلى بعض الدوال (مثل دالة الاستهلاك) أخذ تساؤل جريء يجري على ألسنة المختصين فيما اذا كانت كتاباتهم الكثيرة والمتنوعة قد انتقلت بالاقتصاد الاسلامي من مجرد أفكار حول جزئيات اقتصادية متفرقة تدور في فلك الرؤية المذهبية، إلى علم قد يتوافر على شروط العلم من جهة، ومستقل عن الاقتصاد الغربي من جهة أخرى، بحيث تصح تسميته بـ «علم الاقتصاد الاسلامي».

2: الاقتصاد الاسلامي مذهباً

يعرف السيد محمد باقر الصدر في كتابه الشهير اقتصادنا علم الاقتصاد بأنه «العلم الذي يتناول تفسير الحياة الاقتصادية وأحداثها وظواهرها، وربط تلك الأحداث والظواهر بالأسباب والعوامل الهامة التي تتحكم فيها». وهو يميزه عن المذهب الاقتصادي الذي هو «عبارة عن الطريقة التي يفضل المجتمع أتباعها في حياته الاقتصادية، وحل مشاكلها العملية».

كانت دعوة محمد باقر الصدر الاولى لتشكيل اقتصاد اسلامي[2]. وهو لم يقصد تأسيس علم جديد، بل كان هدفه صياغة مذهب عرفه على أنه الطريقة التي يفضل المجتمع التعامل بها مع حياته الاقتصادية وحل مشاكله العملية. فالمذهب عنده هو الطريقة التي يسعى عبرها المسلم إلى متابعة حياته الاقتصادية، بينما يتوجب على العلم تفسير الاحداث الاقتصادية[3]. وقد نبعت منهجيته في تأسيس مذهبه من اقتناعه

(2). حامد الحمد العجلان، مصدر سبق ذكره، ص 141.

(3). المصدر السابق نفسه، ص 148.

باستحالة تأسيس علم للاقتصاد الاسلامي في مثل هذه المرحلة التمهيدية، فمثل هذا المسعى يتطلب تاريخاً من تراكم رأس المال، وتحليل الدورات الاقتصادية، وتتبع الاسباب المستبطنة للتقلبات الاقتصادية[1]. وبالمثل يرى البعض أن «الاقتصاد الاسلامي كعلم يبحث في الظواهر ويبحث عن أسباب وطرق علاجها وهذه الامور لا توجد إلا اذا وجد مجتمع مسلم يخضع نشاطه لهذه القواعد»[2].

من هنا، ذهب الصدر إلى أنّ الهدف الرئيس للمذهب الاقتصادي الاسلامي هو الكشف عن الحقائق الاقتصادية في المجتمع الاسلامي، وإن هذا الكشف- وبشكل أعم منهج التنظير للمذهب الاقتصادي الاسلامي- يقوم على أساس[3]:

- الاحكام الثابتة في الشريعة الاسلامية في اطار منهج الاجتهاد بالاستناد إلى الكتاب والسنة.
- الاحكام المتغيرة التي ترتبط أساساً بالحكومة الاسلامية وسعيها لتأمين المصالح العامة. وذلك ضمن المساحة الواسعة التي تركتها الشريعة عمدا والتي يسميها بـ «منطقة الفراغ».

وبالمثل يرى محمد شوقي الفنجري «أن الاقتصاد الاسلامي مذهب ونظام، مذهب من حيث الاصول، ونظام من حيث التطبيق» ذلك أنه «ليس في الاسلام سوى مذهب اقتصادي واحد، ولكن في الاسلام أنظمة اقتصادية متعددة باختلاف الازمنة والأمكنة» ونجد أن المذهب الاقتصادي الاسلامي عند الفنجري هو عبارة عن الاصول الاقتصاديّة الاسلامية، وبالتالي لا يجوز الخلاف حولها، وهي صالحة لكل زمان ومكان، وغير قابلة للتغير والتبديل. بخلاف الانظمة والتطبيقات الاقتصادية الاسلامية، فهي اجتهادية بحيث يجوز الخلاف حولها، وقابلة للتغيير والتبديل باختلاف الازمنة والأماكن[4].

وعلى طريقة الصدر سعى جعفر حاجي في كتابه «المذهب الاقتصادي الاسلامي» المنشور عام 1987[5]. الذي يرى أن الباحث المسلم يفتقر إلى حرية التجول الفكري التي يتمتع بها الباحث الغربي، ذلك أنه مقيد بإطار الشريعة الذي لا يمكنه تجاوزه، فهو مجرد مكتشف لما يتضمنه النص القرآني وليس مفسراً أو مبدعاً[6].

ويتمحور دور الباحث المسلم في الميدان الاقتصادي حول اكتشاف وبنيان الهيكل العام الذي وضعته الشريعة[7]. وبهذا المعنى فمهمته تشبه مهمة عالم الاثار الذي يقوم بالتنقيب عن هذا الاقتصاد ضمن النصوص القرآنية والأحاديث النبوية[8].

وهنا نجد تأثر حاجي بفكر المودودي نجد عنده أن الاسلام قد أقر «في المسائل الاقتصادية للحياة الانسانية، جميع الاصول الفطرية التي قام عليها صرح إنساني ثابت لا يحتاج إلى تعديل»[9]. ودور الباحث في

(1). المصدر السابق نفسه، ص 142.

(2). عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي، علم الاقتصاد الاسلامي وعلم الاقتصاد: دراسة منهجية، جامعة الملك عبد العزيز، مركز أبحاث الاقتصاد الاسلامي، جدة، 1425 هـ (2004)، ص 46.

(3). حسن نظري، التنظير في الاقتصاد الاسلامي: دراسة في امكانه ومنهجيته، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، بيروت، 2012، ص207-219.

(4). محمد شوقي الفنجري، المذهب الاقتصادي في الاسلامي، في: الاقتصاد الاسلامي، بحوث مختارة من المؤتمر العالمي الاول للاقتصاد الاسلامي، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الاسلامي، جدة، 1980، ص79.

(5). جعفر عباس حاجي، المذهب الاقتصادي في الاسلام: دراسة مذهبية فلسفية مقارنة للرأسمالية والاشتراكية والإسلام، مكتبة الالفين، الكويت، 1987.

(6). المصدر السابق نفسه، ص 155.

(7). المصدر السابق نفسه، ص 156.

(8). حامد الحمد العجلان، مصدر سبق ذكره، ص 148.

(9). أبو الاعلى المودودي، الاسلام ومعضلات الاقتصاد، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1981، ص53

الاقتصاد الاسلامي هو دور الكاشف لا المنشئ، وهو لا يتمتع بالحرية التي يحظى بها الباحث في علم الاقتصاد التقليدي، لأن الاول مقيد بالكشف عن حكم الله في المسائل الاقتصادية بنصوص القرآن والسنة[1].

وحسب وجهة النظر هذه فإن علم الاقتصاد هو المذهب والنظام والسياسة الاقتصادية المتفقة مع الشريعة وبالتالي لا مجال لأن يكون علماً وضعياً يهتم بما هو كائن كما هو الحال بالنسبة لعلم الاقتصاد التقليدي[2].

3: الاقتصاد الإسلامي علماً

شكل وجود الاقتصاد الاسلامي أو عدم وجوده هاجساً مقلقاً لدى كتاب الاقتصاد الاسلامي، فعدم وجود هذا العلم يعني الاعتماد على النظرية الاقتصادية الغربية، رأسمالية كانت أم اشتراكية، والتي تتعارض مع بعض القيم والتعليمات الاسلامية، وبالتالي يؤدي ذلك إلى فصام بين المعتقد وبين السلوك الاقتصادي، وهو أمر غير مقبول اسلامياً، لأن الاسلام يحكم كل سلوكيات الفرد المسلم[3].

إن الأديان القديمة عند الإغريق والرومان لم يكن في جعبتها الكثير لتقدّمه عن الأخلاق الشخصية. وقد ظل الوضع كذلك حتى جاء الرواقيون وأضافوا بعداً أخلاقياً لهذه الأديان[4]. ولم تدع اليهودية والمسيحية مطلقاً وجود علم اقتصاد يهودي أو مسيحي. وإنما اقتصرت على دعوات إلى غرس القيم الاخلاقية الدينية في عالم الاقتصاد الحديث، لكن ليس إلى حد انشاء علم اقتصاد ينشأ عن العهد القديم (التوراة) أو العهد الجديد (الانجيل)[5]. وعلى سبيل المثال، فقد اقتصرت جهود رجال الدين المسيحيين على الدعوة إلى حقن القيم الاخلاقية المسيحية في الاقتصاد الحديث من خلال اقتصاديين علمانيين في كثير من الاحيان.

فضلا عن ان الكثير من الاقتصاديين المسيحيين الملتزمين دينياً لا يختارون جعل معتقداتهم المسيحية واضحة في كتاباتهم الاقتصادية، ولا يقومون بالتشكيك في الفرضيات الوضعية التي يستند اليها أغلب التحليل الاقتصادي الحديث[6]. وحتى عندما حاول بعض الرهبان تأسيس تجربة اشتراكية في أمريكا الجنوبية خلال القرن السابع عشر مجتذبين قبائل هنود البورغواي. فإنهم كانوا يستلهمون الاشتراكية العلمانية أكثر من استلهامهم من العهّدين القديم والجديد[7]. بل إن أغلب اعضاء المدارس الاقتصادية الغربية لم يلتزموا في تحليلهم بأية مبادئ دينية أو قيم أخلاقية. بل انهم قد حققوا نجاحا وتقدماً علمياً من حيث عزلوا تحليلهم ونظرياتهم عن القيم الروحية أو الفلسفات الاخلاقية وركزا اهتمامهم على العوامل الاقتصادية. بل إن المدرسة النيوكلاسيكية قد غالت في تصوراتها التجريدية ومن ثم قامّت بعزل الظاهرة الاقتصادية تماماً عن كافة الظواهر الاخرى بحجة الحيادية العلمية، وهو ما يرفضه

(1). محمد شوقي الفنجري، مصدر سبق ذكره، ص79

(2). عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي، مصدر سبق ذكره، ص 10

(3). المصدر السابق نفسه، ص 45

(4). براتراند راسل، الدين والعلم، ترجمة، رمسيس عوض، دار الهلال، ص4

(5). حامد الحمد العجلان، مصدر سبق ذكره، ص157

(6). المصدر السابق نفسه، ص154

(7). ينظر: ألبرتو أرماني، جمهورية اشتراكية مسيحية: اليوسوعيون وهنود البركواي، ترجمة: كميل اسكندر حشيمه، دار المشرق، بيروت، 1990.

الباحثون الاسلاميون في الميدان الاقتصادي[1]. فالدين لم يكن ذا تأثير كبير في الايديولوجيا الاقتصادية التقليدية[2].

يعرف منذر قحف الاقتصاد الاسلامي بأنه دراسة السلوك الاقتصادي للبشر استناداً إلى التعاليم الدينية ّ وملاحظة التجربة الانسانية[3]. فيما يعرفه عبد الرحمن يسري بأنه «العلم الذي يبحث في أحسن الطرق للكسب الحلال وإنفاقه وتوزيعه ّ وتنميته لتحقيق مصالح الامة الاسلامية وزيادة قوتها»[4]. ويذهب محمد عمر شابرا إلى القول بأن الاقتصاد الاسلامي هو ذلك الفرع من المعرفة الذي يساعد على تحقيق ّ رفاهية الانسان من خلال تخصيص الموارد النادرة بما ينسجم مع التعاليم الاسلامية[5].

إن تقرير علمية علم الاقتصاد الاسلامي لا يتوقف على تعيين مجاله أو تقّديم الحلول لمشكلة موجودة في دائرة هذا العلم. فهي تكمن في أساليب وطرق تقويم المسائل والنظريات المطروحة في مجال الاقتصاد الاسلامي. بعبارة أخرى، إن علمية علم الاقتصاد أو الاقتصاد الاسلامي لا تتوقف على تحديد المجاّل أو الهدف الرئيس لهذين العلمين؛ ذلك أن مجال أي علم تحدده طبيعة القضايا والموضوعات التي يطرحها ذلك العلم للمناقشة والدراسة، فضلا عن الهدف الذي يتم تحديده بما يتناسب مع الموضوعات والقضايا المطّروحة على طاولة بحث ذلك العلم. وعليه، فإن منشأ علمية علم الاقتصاد أو الاقتصاد الاسلامي هو الاسلوب والطريقة التي ّ المتبعة في نظرياته وقضاياه[6].

ويستفيد الاقتصاد الاسلامي كثيراً من الاقتصاد الوضعي حتى أصبح استخدام أدوات الاقتصاد الحديث ضرورياً لتوضيح التحليل الاقتصادي الاسلامي. وفي بعض الحالات يكون التحليل مماثلا، لكن مع إضافة لمسة أخلاقية إسلامية مدعومة باقتباس ذي صلة من القرآن أو الحديث الشريف. ويمكن ملاحظة هذا التأثير في كتاب منذر قحف عند تفسير سلوك المستهلك باستخدام منحنيات السواء، لكنه يضيف خياراً ثالثاً يسميه «الانفاق في سبيل الله»، وبهذا فقد أضاف بعداً ثالثاً إلى منحنيات السواء وأوجد دالة تزيد بتغير تلك المتغيرات الثلاثة[7].

ويرى البعض أنه يمكن لعلم الاقتصاد أن يطرح المتغيرات والدوال في اطار القضايا التجريبية، ثم عرض هذه المتغيرات والدوال على التعاليم الاسلامية وتطويعها على المدلول الإلتزامي للتعاليم الاسلامية[8]. وعليه «يولد علم الاقتصاد الاسلامي من رحم البحوث العلمية المنجزة في علم الاقتصاد وكذلك تعاليم المعرفة في الاقتصاد الاسلامي»[9]. مع ذلك يذهب عبد الرحمن يسري إلى القول بحيادية القواعد الشرعية والعوامل العقدية بالنسبة لعملية التحليل الاقتصادي الاسلامي، سوف توصل إلى نتائج تشابه تلك التي يصل اليها الاقتصاديون الوضعيون. وهو ما حدث

(1). عبد الرحمن يسري، الاقتصاد الاسلامي بين منهاجية البحث وإمكانية التطبيق، البنك الاسلامي للتنمية، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 1419هـ (1998)، ص 36.

(2). جون روبنسون، فلسفة الاقتصاد، ترجمة: عزة عيسى غوراني، مكتبة المحتسب، عمان، دت، ص15

(3). حامد الحمد العجلان، مصدر سبق ذكره، ص 143

(4). عبد الرحمن يسري، مصدر سبق ذكره، ص 18

(5). عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي، مصدر سبق ذكره، ص 10

(6). حسن نظري، مصدر سبق ذكره، ص126

(7). حامد الحمد العجلان، مصدر سبق ذكره، ص 145.

(8). حسن نظري، مصدر سبق ذكره، ص124

(9). المصدر السابق نفسه، ص122

فعلا ضمن ما يصنف في دائرة الاقتصاد الاسلامي أبحاثاً لا تختلف في جوهرًها أو نتائجها عن الابحاث الوضعية. وقد سار في هذا الاتجاه بعض أساتذة الاقتصاد الذين درسوا النظريات الاقتصادية المعاصرة، ويظنون أن بالإمكان تطويع أغلبها بطريقة أو بأخرى لأغراض الاقتصاد الاسلامي. وفيّ كثير من الاحيان كانت الابحاث مزينة بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية، ولكنها لم تستطع أن تستمد منها فروضا محددة تعتمد عليها عملية التحليل الاقتصادي. وينتهي يسري إلى القول أن هذه الابحاث جاءت معبرة عن بعض الفكر الوضعي الذي لا يتعارض في عمومياته مع الاهداف المقترحة للاقتصاد الاسلامي أكثر من أن تكون معبرة عن بناء فكري اقتصادي من المنظور الاسلامي[1].

في المقابل، هناك من يرى أن وعد الاقتصاد الاسلامي، بوصفه حقلا دراسياً وحلاً للمشكلات الاقتصادية التي يعاني منها المجتمع العربي والإسلامي، ما يزال غير منجز. طالما أن الاقتصاد الاسلامي جاء كرد فعل للظروف الاقتصادية والسياسية المتخلّفة من خلال تركيب انتقائي للآيات القرآنية والأحاديث النبوية على وسط اجتماعي اقتصادي مختلف كلياً[2]. ذلك أن بناء نظرية اقتصادية من منظور إسلامي أمر لم يتم انجازه بعد[3] . مع ذلك يمكن لطبيعة التصور المطروح عن الإنسان أن تعين وجهة العلم فيما يتعلق بسلوكه الفردي والاجتماعي[4].

مع ذلك فإن هناك نقص واضح في عدد الدراسات التجريبية في الاقتصاد الاسلامي بسبب حاجة هذا المجال للبيانات التي لا تلائم الاطار المنهجي لعلم الاقتصاد الاسلامي[5].

إن عدم الاتفاق على موضوع علم الاقتصاد أدى إلى تشتت الكتابات بيّن المذهب والنظام الاقتصادي والسلوك الاقتصادي في المجتمعات المسلمة، ولم تظهر معالم النظرية الاقتصادية الاصلية وكانت كل المحاولات في الكتابة عن التحليل والنظرية الاقتصادية الاسلامية تدور ضمن فلك الاقتصاد النيوكلاسيكي والكينزي، مع تعديل بعض المفاهيم لتلائم الثوابت الاسلامية مثل استبدال مفهوم الربح بالفائدة في تحليل التوازن الكلي بل والحديث عن بعض الدوال الاسلامية[6]. ويذهب البعض إلى القول أن هذه المنهجية سوف لن تؤدي إلى ايجاد حلول اسلامية، في ظل غياب منهجية واضحة في الاقتصاد الاسلامي[7].

ويتحدث محمد أنس الزرقا عن أسلمة علم الاقتصاد وذلك من خلال: (1) اكتشاف الروابط بين كل قضية يبحثها الاقتصاد التقليدي مع كل عنصر ذي علاقة من عناصر النظام الاقتصادي الاسلامي (التي تشمل: الاهداف والقواعد أو الاحكام الشرعية والمؤسسات). (2) اكتشاف الروابط بين كل عنصر من عناصر النظام مع ما يتصل بها من تحليل اقتصادي ووقائع وسياسات أو تجارب انسانية[8] .

(1). عبد الرحمن يسري، مصدر سبق ذكره، ص 30-31

(2). حامد الحمد العجلان، مصدر سبق ذكره، ص 158

(3). عبد الرحمن يسري، مصدر سبق ذكره، ص 31

(4). حسن نظري، مصدر سبق ذكره، ص122

(5). شميم أحمد صديقي، منهجية مقترحة للاقتصاد السياسي في الاسلام، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الاسلامي، المجلد 22، العدد 2، 2009، ص 88

(6). ينظر على سبيل المثال: خالد بن عبد الرحمن المشعل، الجانب النظري لدالة الاستثمار في الاقتصاد الاسلامي، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، الرياض، د.ت.

(7). عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي، مصدر سبق ذكره، ص 10-11.

(8). محمد أنس بن مصطفى الزرقا، ثنائية مصادر المعرفة في علم الاقتصاد الاسلامي ونتائجها المنهجية، في: المؤتمر الدولي السابع للاقتصاد الاسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2008، ص 37

إن الاقتصاد الاسلامي جزء لا يمكن انتزاعه وفصله عن منظومة فكرية وأخلاقية شاملة تدعو الانسان وتحضه- ضمن ما تدعوه وتحض عليه- إلى السمو على بعض الطبائع السيئة التي وضعها الله في نفسه (فألهمها فجورها وتقواها) (الشمس: 8) في الحياة الدنيا ليبلوه ويختبره، من أنَ يَحظَىُ بَالحيَاة السَعيدة الخالدة، أي أن الاسلام، وبضمنه الاقتصاد الاسلامي، قائم على الدعوة إلى ما يجب أن يكون، وأن السعي إلى تحريره من هذه الدعوة، إنما يضر الاسلام من حيث أراد أن ينفعه، لأنه يكاد يمس كينونته الدينية.

يضاف إلى ذلك، أن التحليل العلمي في أي حقل من حقول المعرفة، يتطلب أولا أن يتم تشخيص المشكلة التي يسعى ذلك التحليل إلى معالجتها، فلا تحليل علميا من دون تحديد دقيق للمشكلة. ولم يتبلور لحد الان اتفاق حول طبيعة المشكلة الاقتصادية بين الاقتصاديين الاسلاميين، فمنهم من يراها كما شخصها الاقتصاد الكلاسيكي الرأسمالي (الندرة النسبية)، ومنهم من يراها كما شخصها الفكر الاشتراكي (سوء التوزيع)، ومنهم من يرى أنها تتمثل في (مشكلة الفقر)[1]، بينما يذهب آخرون إلى أنها تتمثل في (جحود الانسان وكفرانه وظلمه)[2]، فكيف يمكن وصف الاقتصاد الاسلامي بالعلم والمشكلة الاقتصادية غير معروفة بعد؟.

بيد أن الامر لا ينتهي عند هذا الحد، فقد يكون صحيحا الخلوص إلى أن الاقتصاد الاسلامي يدور في إطار البحث المذهبي إذا ما احتكمنا للمفهوم الغربي- غير الاسلامي- للعلم، أما بموجب المفهوم الاسلامي للعلم فلن يكون اختفاء صفة العلم على الاقتصاد الاسلامي بعيدا عن الصواب. فالعلم في الاسلام هو «الادراك الجازم الثابت المطابق للواقع عن دليل»[3].

4: الانسان الاخلاقي بديلا عن الانسان الاقتصادي

كتب آدم سمث فيً شرحه لفكرة المقايضة الاقتصادية في السوق في كتابه ثروة الامم «لا نتوقع أن نحصل على غذائنا منة من اللحام... والخباز، بل من مراعاتهم لمصلحتهم الذاتية. اننا نتوجه بأنفسنا لا إلى انسانية هؤلاء بل إلى حبهم أنفسهم.... فهؤلاء يريدون ليصيبوا من مالنا نصيبا لقاء اللحم والخبز، ونحن – معشر المستهلكين– نريد لنحصل مما لديهم من بضاعة ومستعدون لدفع ثمن ذلك من مالنا. ففي المقايضة منفعة لنا كافة، ولا حاجة بنا إلى اثارة اعصاب الغيريين لإجراء هكذا تبادلات»[4]. فالدرس الاساس لعلم الاقتصاد الليبرالي هو: عدم وجود شيء اسمه غذاء مجاني؛ وأنه من أجل الحصول على شيء ما يجب أن يكون المرء مستعداً للتنازل عن شّيء آخر في مقابله[5].

(1). يوسف القرضاوي، الاسلام والمشكلة الاقتصادية، دار وهبة للنشر، القاهرة.

(2). محمد باقر الصدر، المصدر السابق، ص 347-348.

(3). ينظر كلا من: فاروق حمادة (دراسة وتحقيق)، كتاب العلم للإمام النسائي، تقديم: طه جابر العلواني، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، عمان، 1994، ص17.

(4). أمارتيا سن، مصدر سبق ذكره، ص278.

(5). روبرت غيلبين، مصدر سبق ذكره، ص 49.

كذلك بين آم سمث أن سلوكنا الاخلاقي يميل أحياناً إلى أن يأخذ شكل اتباع الاعراف السائدة وحسب. وأدرك سمث أنه حتى عندما تحركنا الحجج الاخلاقية، فإننا قد لا نراها على تلك الدرجة من الوضوح وقد نلمس خياراتنا متمثلة بالتصرف بمقتضى العرف السائد في مجتمعنا. وكما قال في نظرية المشاعر الاخلاقية «يتصرف كثير من الناس باحترام جم، ويحرصون حياتهم على ألا يقع عليهم كبير لوم، دون أن يشعروا مع ذلك قط بمدى استحساننا لياقة سلوكهم، ولا يدفعهم إلى هذا السلوك سوى احترامهم ما يعتبرونه قواعد السلوك السائدة»[1].

يضع الاقتصاديون نظرياتهم عن عالم مثالي مؤلف من أفراد مستقلين، متجانسين، ذوي أهمية قصوى، وأحرارا وقادرين على الاستجابة لقوى السوق على وفق ما يرونه من مصالحهم الخاصة. فهم يفترضون أن البنية الاقتصادية مرنة وأن السلوك يتغير تلقائياً وبشكل قابل لان نتنبأ به وذلك استجابة لمؤشرات الاسعار[2]. وهذا الرجل الاقتصادي هو مخلوق منطقي يختلف عن الانسان البيولوجي العاقل الذي كان نادراً نسبياً في التاريخ البشري ولم يوجد إلا خلال أوقات متميزة من الاوضاع المؤاتية[3]. وفي علم الاقتصاد الوضعي ترتدي العقلانية قيمة مقدسة[4].

في المقابل فقد تحدث فرانسيس ايدجوورث في نهاية القرن التاسع عشر عن وجود انفصام مهم بين افتراض أن السلوك البشري الذي كان تحليله الاقتصادي يقوم عليه، وبين اعتقاده هو في الطبيعة الفعلية للسلوك الفردي. ولاحظ ادجوورث أن «المبدأ الاول في علم الاقتصاد هو أن المصلحة الذاتية هي المحرك الاوحد لكل فرد». وكان ادجورث يعتقد أن الانسان المعاصر «في الغالب أناني نتن، ونفعي متلون»[5]. إن علم الاقتصاد يفصل على نحو مصطنع الاقتصاد عن المجتمع، ويقبل الاطار الاجتماعي السياسي القائم بوصفه أمراً واقعاً، بما في ذلك توزيع القوة وحقوق الملكية؛ ومواهب الافراد والجماعات والمجتمعات الوطنية وإطار المؤسسات الاجتماعية والسياسية والثقافية. وينظر علم الاقتصاد إلى العالم الليبرالي بوصفه أفراداً متجانسين وعقلانيين ومتساوين يعيشون في عالم يخلو من الحدود السياسية والتقييدات الاجتماعية. وتصف قوانينه مجموعة من القواعد بالغة الاهمية للفاعلين الاقتصاديين[6].

« إن تراجع قدسية مفهومي المصلحة الخاصة والإنسان الاقتصادي والتأكيد على تلبية الحاجات والأحكام القيمية تطورات تلقى الترحيب. فهي تدل على أن الانسان ليس محكوما عليه بالضرورة بأن يعيش في حالات من عدم الانصاف. وهو قادر على التسامي إذا ما دعا الداعي، وعلى تحليل مشاكله وعلى معرفة ما هو خطأ. غير أن ما ليس بالأمر السهل هو الدواء. ..... فالدواء يكمن في إصلاح هيكل المجتمع بأسره والنظام الاقتصادي كله بطريقة تؤدي : من جهة إلى تحويل الفرد من رجل

(1). أمارتيا سن، مصدر سبق ذكره، ص281-282.

(2). روبرت غيلبين، مصدر سبق ذكره، ص 40.

(3). المصدر السابق نفسه، ص 50.

(4). فرانسوا فوركيه، مصدر سبق ذكره، ص 61.

(5). أمارتيا سن، مصدر سبق ذكره، ص281.

(6). روبرت غيلبين، مصدر سبق ذكره، ص 67.

اقتصادي إلى انسان اخلاقي يدرك القيم الاخلاقية ويرضى بأن يستجيب لدواعي الاخوة والعدالة الاجتماعية – الاقتصادية؛ وتؤدي، من جهة أخرى، إلى إصلاح الهيكل الاقتصادي بأسره بطريقة تتم فيها تلبية الحاجات دون توليد حالات من اختلال التوازن؛ ولا يقتصر الامر فيها على عدم توليد حالات عدم المساواة في الدخل والثروة فحسب بل يؤدي إلى تضاؤلها إلى حد بعيد»[1].

(1). محمد عمر شابرا، مصدر سبق ذكره، ص 193.

يجادل الاقتصاديون الليبراليون بأن الهدف الاساس للنشاط الاقتصادي هو نفع الافراد المستهلكين، وهم عندما يدافعون عن التجارة الحرة والأسواق المفتوحة هو أنها تزيد نطاق السلع والخدمات المتاحة للمستهلك. وطبقاً للافتراض الجوهري لليبرالية فإن اساس المجتمع هو المستهلك الفرد أو الشركة أو الاسرة. ويتصرف الافّراد على نحو عقلاني ويحاولون تلبية أو زيادة قيم معينة إلى أقصى حد ممكن بأقل كلفة ممكنة لهم. ولا تنطبق العقلانية إلا على المسعى وليس على النتيجة. وبالتالي فإن الاخفاق في تحقيق هدف ما نتيجة الجهل أو أي آخر، فانه لا يلغي اقتراضهم أن الافراد يتصرفون على أساس حساب الكلفة- العائد أو الوسائل- الغايات[2].

(2). روبرت غيلبين، مصدر سبق ذكره، ص 48.

لكن وبحسب فرانسوا فوركيه فإن «لا تنتج من أجل إشباع حاجات فردية، بقدر ما تسعى إلى تكوين فائض، قيمة مضافة، تتحول إلى فائض في القوة، وتضع هذه المجتمعات في موقع قوة على المسرح العالمي. وهنا يتحول مجتمع الافراد، الباحث عن اشباع حاجاتهم، وتأمين الرفاهية الجماعية لهم، إلى أمة منتجة، أي أمة تواجه الامم الاخرى»[3].

(3). فرانسوا فوركيه، المال مصدر سبق ذكره، ص 23.

يفترض علم الاقتصاد ان تصرف الانسان مستهلكاً ومنتجاً على نحو عقلاني يضمن تحقيق التخصيص الامثل للموارد، مع اهمال العامل الاخلاقي. لكن الاسلام يرى أن تخصيص الموارد يتم في اطار عملية اصطفاء مزدوجة، تتصدى الاولى لمشكلة الرغبات غير المحدودة في مصدرها نفسه، أي الوعي الداخلي لدى الافراد، وذلك بتغيير معيار أذواق الافراد بما ينسجم مع متطلبات كل من الخلافة والعدالة. فالإسلام يوجب على المسلمين تمحيص طلباتهم المحتملة على الموارد من خلال القيم الاسلامية وبذلك تحذف الطلبات على الموارد التي لا تساهم مساهمة ايجابية في تحقيق الرفاهية البشرية قبل أن تعرض على الية الاصطفاء الثانية المتمثلة بأسعار السوق[4].

(4). محمد عمر شابرا، مصدر سبق ذكره، ص275.

(5). فرانسوا فوركيه، مصدر سبق ذكره، ص 66.

وهنا تصبح القيم العليا للمجتمع السلعي هي نفسها قيم الفرد: الثروة والربح. بحيث يمر عدد كبير من العلاقات عبر المال، ويتحول إلى قوة اجتماعية وموقع واعتراف وتكريم[5].

ويعتقد روبنز بأن علم الاقتصاد محايد بين الغايات وبينها وبين الوسائل اللازمة لتحقيقها[6]. لكن علم الاقتصاد الوضعي ليس محايداً

(6). L. Robbins, The Nature and Significance of Economic Science, 2ed ed., 1935, 22.

فيما يتعلق بالمبادئ الاخلاقية، ذلك أن منطق الاقتصاد يستلزم التفكر بشأن الظلم الاجتماعي ومعالجة التباينات الصارخة بين الطبقات، إذ إن النمو الاقتصادي يتطلب استقراراً سياسياً لا يمكن تحقيقه في مجتمع ينطوي على تباينات كبيرة بين طبقاته. ولذلك ففي حين يوجد اتفاق حول الدور الذي تؤديه القيم الاخلاقية في دراسة الاقتصاد، يبقى الاختلاف حول كيفية دمج هذا الجانب الاخلاقي في الاقتصاد[1] .

إن الية الاصطفاء الاخلاقي تجعل الحاجات الاقتصادية خاضعة للمعيار الاّخلاقي والديني فلا تدخل ضمنها الحاجات المحركة شرعاً، أو التي تنطوي على أنشطة غير أخلاقية، ويجعل اشباعها محرماً.

اذ يتضمن القرآن الكريم والأحاديث النبوية اشارات كثيرة إلى النمط المثالي للسلوك التي يجب أن ينتهجها المسلم وهو يزاول أنشطته السوقية مثل البيع والشراء والعقود. ونزلت حول المبادئ الاخلاقية المتعلقة بأمور الاقتصاد 6227 آية في القرآن الكريم[2]. فالتعاليم الاسلامية هي التي تطرح الاحكام والنواهي الاقتصادية، لأنها تحمل في داخلها هاجس تعديل مسار السلوك الاقتصادي وتحقيق العدالة[3].

حيث يعمل الإسلام على تكوين سلوك اقتصادي ايجابي ورشيد عند المسلمين خاص بأنماط الاستهلاك مرتبط بطاعة الله تعالى. فالإسلام يحرم التبذير والإسراف في الاستهلاك مثلما يحرم التقتير ويذم البخل (والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما) (الفرقان: 67). ويقول تعالى (والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم) (التوبة: 34) ويقول أيضا (الذين يبخلون ويأمرون الناس بالبخل ومن يتول فإن الله هو الغني الحميد) (الحديد: 24) إن الهدف الأساس من تحقيق الاعتدال والتوازن وإيجاد نوع من التوازن بين التراكم والنمو الاقتصادي ومساعدة الفقراء، هو إنشاء مجتمع عادل ينعم في اقتصاد سليم.

لكن هذا لا يعني تضييق فكرة العقلانية بل على العكس اذ «أن معنى "العقلانية"، كما يعتنقها ويدافع عنها أصحاب المدرسة الكلاسيكية المحدثة، يجب أن توسع قاعدتها في سياق الاقتصاد الاسلامي. ولكن ليس هناك قضية يمكن اثباتها لرفض مقولة "العقلانية" رفضا قاطعا، ولكن نقدنا لأصحاب هذه المدرسة يجب أن يقتصر على ضيق ادراكهم للحالات الاخرى المناقضة»[4] . ذلك أن تضييق الفكرة على مجرد اعتبار الانسان مجرد مخلوق اقتصادي جعلّت الاقتصاديين الغربيين يخفقون في تقدير أن المصلحة الشخصية للفرد وما ينجم عنها من عمل هادف يمكن أن يتأثر بوضع قيم مختلفة، وقواعد مختلفة للعبة الاقتصادية. وهنا يأتي دور الاقتصاد الاسلامي[5]. ويذهب منذر قحف في تعريفه لرشد المستهلك إلى تحليله في ظل ثلاثة مقومات: البعد الزمني

(1). حامد الحمد العجلان، مصدر سبق ذكره، ص 153.

(2). المصدر السابق نفسه، ص 139.

(3). حسن نظري، مصدر سبق ذكره، ص121.

(4). شميم أحمد صديقي، مصدر سبق ذكره، ص 95.

(5). المصدر السابق نفسه، ص 102.

(الدنيوي والأخروي) لسلوكه، ومفهوم النجاح ومفهوم الثروة. ورأى امكانية رسم خريطة لافضليات المستهلك المسلم، لاستخدامها في دراسة أوضاع التوازن بناء على «تعظيم المنفعة» أو «تحصيل الحد الادنى من الخير» وأن هذا المبدأ مقبول من غير جدال في نظرية الاقتصاد الاسلامي. لكن قحف لا يذهب بعيداً في نظريته ولا يبين شكل خريطة الافضليات وكيفية استخدامها في تحليل سلوك المستلك، وان حفزت هذه النظرية بعض الكتاب لمواصلة العمل عليها[1]. لكن الانموذج النظري لنظرية سلوك المستهلك المسلم لم يكن سوى تعديلا أخلاقياً على النظرية الوضعية، وبخاصة بأن المحاولات الاساسية في هذا المجال حاولت محاكاة النماذج الرياضية التّي قام عليها تحليل سلوك المستهلك في الاقتصاد الوضعي. وقد وقعت- على ما نرى- فيما عابته على النظرية الوضعية، من تشييد انسان غير واقعي، لأن شخصية المسلم، بل المؤمن الحقيقي، الملتزم هو أيضاً صورة غير واقعية للإنسان المسلم في البلدان المسلمة.

(1). عبد الحميد عبد اللطيف محبوب، نحو نظرية في سلوك المستهلك المسلم والرفاهية الاقتصادية، مجلة بحوث الاقتصاد الاسلامي، العدد 2، المجلد الاول، 1991، ص 10.

تكمن أهمية الفكر الإسلامي في كونه المنهج القادر على الاستفادة من أخلاقيات الإنسان وتحويلها إلى متضمنات لعملية التنمية الشاملة. «فنحن حين نأخذ بالنظام الإسلامي سوف نستفيد من هذه الأخلاقية ونستطيع أن نعبأها في المعركة ضد التخلف»[2].

(2). محمد باقر الصدر، اقتصادنا، ط2، مؤسسة الكتاب الإسلامي، قم، 2002، مقدمة الطبعة الثانية، ص23.

ويمكن للتعاليم الاسلامية أن تشكل دليلا موجها لعلم الاقتصاد، لأنه في ضوء هذه التعاليم يمكن تحديد أولوّيات اقتصاد المجتمع وأحكامه ونواهيه وأهدافه[3]..

(3). حسن آقا نظري، مصدر سبق ذكره، ص122

إن نظرة للوقائع التي واكبت عمل المصارف الاسلامية، على مدى أربعين عاماً أو يزيد، توضح بما لا يقبل الشك أن الانسان الاقتصادي كما وصفه الاقتصاديون، هو الذي يعيش على هذا الكوكب وليس الانسان الاخلاقي. هذا مع أن المصارف الاسلامية جاءت لتترجم على أرض الواقع أحد أهم وأخطر أفكار الاسلام، ألا وهي حرمة الربا. ولكن الذي حصل أن هذه المصارف لم تنجح في أن تقدم أنموذجاً بديلا للعمل المصرفي التقلّيدي، فحرمت المسلمين من كثير من النشاطات المصرفية المهمة بدعوى اشتمالها على شبهة الربا، ومارست في الوقت نفسه نشاطات غير مصرفية تشوبها شبهات الربا[4].

(4). ينظر : نوري عبد الرسول الخاقاني، المصرفية الاسلامية: الاسس النظرية وإشكاليات التطبيق، دار اليازوري، عمان، 2011.، ص336.

سادسا: الخاتمة

لابد من الاقرار بأن الاقتصاد علم اجتماعي ينطوي على جانبين: جانب علمي حيادي، وآخر قيّمي. والجانب الاول هو الذي يتكون من مجموعة القوانين الطبيعية التي تصح في كل زمان ومكان مثل: قانون الطلب، وقانون الغلة المتناقصة وقانون المنفعة المتناقصة ...الخ، والتي لا يمكن الادعاء بأنها تنطبق على عرق بعينه، و قومية بعينها أو معتنقي دين

معين دون غيره. وإن اكتشاف أحد هذه القوانين من قبل باحث أبيض اللون أو آري القومية أو يهودي الدين، لا يجعل ذلك القانون مختصا بالبيض أو الاوروبيين أو اليهود ولا يسبغ عليه صفة عرقية أو إثنية أو دينية. كما أن لكل علم أدواته الخاصة التي ترتبط مع بعضها بمنطق داخلي يحكم طبيعتها بصرف النظر عن هوية من يستخدمها، فحين يستخدم اقتصادي يعتنق الاسلام هذه الادوات (مثل منحنيات العرض والطلب أو الدوال الاقتصادية) للوصول إلى تعميم معين، لا يكون قد اجترح علماً جديداً. إن هذه الادوات ما هي إلا انعكاس لبناء فكري وموقف فلسفي أعم له رؤيته الخّاصة لطبيعة الانسان وحاجاته وأهدافه.

لقد بني علم الاقتصاد- بنظرياته وقوانينه وأدواته التحليلية- على ما سمي بالإنسان الاقتصادي، وهو إنسان أناني بطبعه، يسعى لتحقيق مصلحته الخاصة التي هي المحرك الرئيس لنشاطه من خلال معادلة اللذة والألم. فإذا ما استخدم أحدهم أدوات هذا الاقتصاد لاكتشاف القواعد أو القوانين التي تحكم سلوك إنسان من المفترض ألا يكون حاملاً لتلك الصفات والدوافع (الانسان الاخلاقي مثلا) فإنه يكون قد وقع في تناقض منهجي يقوده إلى خطأ مركب؛ فهو يًعجزّ عن التأسيس لعلم جديد من جهة، ويحجب عن نفسه وعن الاخرين حقائق العلم الاصلي من جهة أخرى.

تعريف علم الاقتصاد الذي طرحه بعض الكتاب الاسلاميين يتفق مع التعريف الغربي للعلم في انه ادراك جازم ثابت مطابق للواقع، ويفترق عنه في مصدر هذا الادراك أي في (الدليل). فالدليل في الاسلام مصدره الكتاب والسنة، أي – اذا أغفلنا بعض الاستدراكات- هو الوحي والغيب، أما العلم الغربي، فالدليل هو التجربة الحسية، ذلك أن الحقيقة هي فقط الحقيقة الموضوعية المثبتة بالوسائل المحسوسة الّتي لا مكان ولا حجة للغيب فيها. ومن ثم فإن تعريف العلم في الاسلام ينطوي على جانبين، جانب يتصل بالواقع وآخر يّتصل بالوحي والغيب، مقابل وحدة منهجية في التعريف الغربي للعلم ترتكز على الحقيقة الموضوعية المحسوسة وحدها.

إن البحث الاقتصادي الاسلامي يقع ضمن العلم التكليفي، حيث لا يعود تشخّيص المشكلة الاقتصادية أو عدمه هو المعيار الذي يخلع صفة العلمية على أو عن الاقتصاد الاسلامي، لان مفهوم المشكلة وطبيعتها ووظيفتها في العلم التكليفي تختلف عنها في العلم التكويني. فإذا كان عدم تشخيص المشكلة في العلم التكويني (العلم التجريدي الغربي) ينفي صفة العلمية عن أي بحث في أي حقل من حقول المعرفة، فان مهمة العلم التكليفي انما تنصب على البحث عن دليل فيما يتعلق بالعبادات، والبحث عن الدليل وعلته اذا كان الحكم يتعلق بالمعاملات، والكشف عن الدليل وعلته كما هو واضح يقوم على مقام المشكلة في (العلم التجريبي).

وعلى سبيل المثال، إذا كان التحليل الاقتصادي الغربي، يرى أن مشكلة الفائدة تتمثل في هل أنها مبررة ومستحقة أولا، ومن هو الذي يستحقها ثانياً، فيتوصل الكلاسيك إلى أنها مبررة ومستحقة لأنها ثمن الانتظار أو التضحية أو التفضيل الزمني، ويتوصل كينز إلى النتيجة نفسها ولكن لسبب آخر هو ثمن التخلي عن السيولة، وان من يستحقها هو الرأسمالي لان رأس المال- أسوة بالأرض والعمل- عنصر أساسي من عناصر الانتاج. ويتوصل الاشتراكيون إلى أن الفائدة غير مبررة وغير مستحقة لان رأس المال ليس سوى عمل سابق أو مخزون وبالتالي فهي جزء من الاجر، فان مشكلة الفائدة التي يجب أن يتوصل اليها الباحث الاقتصادي الاسلامي وتنتهي عندها مهمته تتمثل في اكتشاف الدليل على حرمتها أو حليتها من الكتاب والسنة، وحيث ان الدليل واضح على حرمتها في المصدرين المذكورين، وحيث أن الحكم يتعلق بالمعاملات لا بالعبادات، فإن البحث عن علة حرمتها هي المشّكلة التي يجب ان يعالجها الاقتصادي الاسّلامي، ومن ثم فان تناوله لمؤسسة الفائدة لن يتم في اطار تحليل الانتاج والتوزيع والاستثمار والادخار والنقود الذي ينبني على التجربة والملاحظة (العلم التكويني) وإنما في إطار الافتراضات الكلية المجردة التي تسبق البحث العلمي والمنضّبطة بأحكام الوحي (العلم التكليفي).

ولعل بعض المفكرين الاسلاميين كانوا على دراسة تامة بأن الاختلاف بين العلم التكليفي والمذهب إن هو إلا اختلاف اصطلاحي، حين ذهبوا مباشرة إلى اعتبار الاقتصاد الاسلامي مذهبا، ومن أولئك المفكرين محمد باقر الصدر ويوسف القرضاوي[1] وكذلك سيد قطب حين يقول «إن حكاية أن الثقافة تراث انساني لا وطن له ولا جنسية هي حكاية صحيحة عندما يتعلق الامر بالعلوم البحتة وتطبيقاتها العلمية دون تجاوز إلى التفسيرات الفلسفية لنتائج هذه العلوم ولا التفسيرات الفلسفية لنفس الانسان ونشاطه وتاريخه»[2].

(1). يقول القرضاوي أنا أفضل كلمة المدرسة الاسلامية في علم الاجتماع .. في علم النفس على كلمة علم الاجتماع الاسلامي وعلم النفس الاقتصادي. ينظر: يوسف القرضاوي، مجلة المسلم المعاصر، السنة 21، العدد 84، ص 201

(2). نقلا عن صبري محمد خليل، مصدر سبق ذكره، ص 31